AFRICAN UNION
الاتحاد الأفريقي

UNION AFRICAINE
UNIÃO AFRICANA

Addis Ababa, ETHIOPIA P. O. Box 3243 Telephone 251 11 5 517700
Website: www.africa-union.org

مؤتمر الاتحاد الأفريقي
الدورة العادية السادسة عشرة
أديس أبابا، إثيوبيا، 30–31 يناير 2011

–

الأصل: إنجليزي

ASSEMBLY/AU/5 (XVI)

تقرير مجلس السلم والأمن عن أنشطته ووضع السلم والأمن في أفريقيا

–

تقرير مجلس السلم والأمن عن أنشطته
ووضع السلم والأمن في أفريقيا

أولا- مقدمة:

1- يُقدم تقرير مجلس السلم وسالأمن عن أنشطته ووضع السلم والأمن في أفريقيا طبقا للمادة 7(ف) من البروتوكول المؤسس لمجلس السلم والأمن للاتحاد الأفريقي. وتنص المادة على أن "يقدم مجلس السلم والأمن، من خلال رئيسه، تقاريره المنتظمة عن أنشطته ووضع السلم والأمن في أفريقيا إلى المؤتمر". ويشمل هذا التقرير، الذي تم إعداده طبقا للمادة المذكورة، الأنشطة التي قام بها المجلس في إطار القيام بأداء مهامه خلال الفترة من يوليو 2010 إلى يناير 2011 ويقدم نظرة عامة عن وضع السلم والأمن في القارة خلال هذه الفترة.

2- تتضمن الجوانب الخاصة التي يشملها التقرير التوقيع والتصديق على البروتوكول المؤسس لمجلس السلم والأمن وعضوية مجلس السلم والأمن والتناوب على رئاسة هذا الجهاز والأنشطة التي قام بها المجلس والمسائل الأخرى التي تندرج في صلاحيات المجلس ووضع السلم والأمن في أفريقيا.

ثانيا- التوقيع والتصديق على البروتوكول المؤسس لمجلس السلم والأمن:

3- منذ دخول البروتوكول المؤسس لمجلس السلم والأمن حيز التنفيذ في ديسمبر 2003، وقعت عليه إحدى وخمسون (51) دولة عضوا فيما وقعت وصدّقت عليه ست وأربعون (46) دولة عضوا. ولم توقع أو تصدّق على البروتوكول دولتان عضوان (2) هما الرأس الأخضر وإرتريا. ووقعت الدول الأعضاء التالية على البروتوكول لكن لم تصدق عليه بعد: جمهورية أفريقيا الوسطى، جمهورية الكونغو الديمقراطية، غينيا بيساو، جمهورية غينيا، ليبيريا سيشل والصومال.

ثالثا- <u>عضوية مجلس السلم والأمن:</u>

4- كما هو منصوص عليه في المادة 5(1) من البروتوكول، يتكون المجلس من خمسة عشر (15) عضوا يتساوون في الحقوق ويُنتخبون على النحو التالي: يُنتخب عشرة (10) أعضاء لفترة سنتين (2) وخمسة (5) أعضاء لفترة ثلاث (3) سنوات. وفي هذا الصدد، يجدر بالذكر أن المجلس التنفيذي، خلال دورته العادية الرابعة عشرة المنعقدة في أديس أبابا يومي 28 و29 يناير 2010، أجرى انتخابات لشغل جميع المقاعد الخمسة عشرة لمجلس السلم والأمن بعد أن أصبحت شاغرة، وذلك طبقا لمقرر المؤتمر ASSEMBLY/AU/DEC.106(VI) الذي يعطي من خلاله المؤتمر التفويض لانتخاب أعضاء مجلس السلم والأمن طبقا للمادة 5(2) بالنسبة للانتخابات الحالية والقادمة.

5- إن القائمة الحالية لأعضاء مجلس السلم والأمن حسب الترتيب الأبجدي الإنجليزي هي كالتالي: بنين، بوروندي، تشاد، كوت ديفوار (حاليا عضوية هذا البلد معلقة)، جيبوتي، غينيا الإستوائية، كينيا، الجماهيرية العظمى، مالي، موريتانيا، ناميبيا، نيجيريا، رواندا، جنوب أفريقيا وزيمبابوي.

رابعا- <u>التناوب على رئاسة مجلس السلم والأمن:</u>

6- طبقا للمادة 23 من قواعد إجراءات مجلس السلم والأمن، يتم شغل منصب رئيس مجلس السلم والأمن بالتناوب بين أعضائه حسب الترتيب الأبجدي الإنجليزي لأسمائهم لمدة شهر واحد. علاوة على ذلك، وكما هو منصوص عليه في نتائج خلوة مجلس السلم والأمن المنعقدة في دكار في يوليو 2007 حول طرق العمل، تم إعداد قائمة جديدة لأعضاء مجلس السلم والأمن بعد انتخاب خمسة عشر عضوا في مجلس السلم والأمن لمدة سنتين وثلاث سنوات من قبل المجلس التنفيذي في يناير 2010، والتي تم على أساسها تحديد التناوب على رئاسة

المجلس (راجع الملحق 1 المرفق طي هذا التقرير) للفترة من أبريل 2010 حتى مارس 2012.

7- خلال الفترة قيد البحث، تم التناوب على رئاسة مجلس السلم والأمن على النحو التالي:

- كوت ديفوار يوليو 2010
- جيبوتي أغسطس 2010
- غينيا الإستوائية سبتمبر 2010
- كينيا أكتوبر 2010
- الجماهيرية العظمى نوفمبر 2010
- مالي ديسمبر 2010
- موريتانيا يناير 2011

خامسا- <u>أنشطة مجلس السلم والأمن:</u>

8- خلال الفترة قيد البحث، شارك مجلس السلم والأمن في قيامه بمهام تعزيز السلم والأمن والاستقرار في أفريقيا، في الجهود المتواصلة الرامية إلى تسوية أوضاع النزاعات والأزمات داخل القارة بالتعاون الوثيق مع جميع أصحاب المصلحة الآخرين، بما في ذلك أجهزة الاتحاد الأفريقي والمجموعات الاقتصادية الإقليمية/ الآليات الإقليمية لمنع النزاعات وإدارتها وتسويتها، ومجلس الأمن للأمم المتحدة وشركاء الاتحاد الأفريقي الآخرين. وفي هذا الصدد، عقد مجلس السلم والأمن تسعة عشر (19) اجتماعا بما في ذلك اجتماع على مستوى الوزراء في 15 أكتوبر 2010 في أديس أبابا، واجتماع على مستوى رؤساء الدول والحكومات في طرابلس، الجماهيرية العظمى في 30 نوفمبر 2010، لبحث مختلف أوضاع النزاع والمسائل ذات الصلة. وركّز اجتماع طرابلس خاصة على السودان في سياق تنفيذ اتفاق السلام الشامل وجهود السلام في دارفور، إلى جانب الأزمة التي

تلت الانتخابات في كوت ديفوار، فيما بحث الاجتماع الوزاري الوضع في الصومال.

9- تخللت الاجتماعات جلسات إحاطة للإطلاع على أحدث التطورات في مختلف أوضاع ومسائل السلم والأمن. وتمت دعوة البلدان وأصحاب المصلحة الآخرين المعنيين بمسألة ما إلى هذه الاجتماعات وجلسات الإحاطة وفقا للممارسة المعمول بها لمجلس السلم والأمن وطبقا لأحكام البروتوكول المؤسس لمجلس السلم والأمن. وعلاوة على ذلك، قام مجلس السلم والأمن ببعثات ميدانية إلى كوت ديفوار والسودان. كما شارك مجلس السلم والأمن في مختلف الاجتماعات والأنشطة الأخرى لأجهزة الاتحاد الأفريقي الأخرى، وعقد اجتماعات مشتركة مع نظيريه وهما اللجنة السياسية والأمنية للاتحاد الأوروبي ومجلس السلم والأمن لجامعة الدول العربية بغية بحث القضايا ذات الاهتمام المشترك، إلى جانب تعزيز الشراكة.

أ) <u>الأنشطة المتعلقة بأوضاع النزاع:</u>

10- خلال الفترة بين يوليو 2010 ويناير 2011، بحث المجلس أوضاع النزاعات والأزمات التالية:

(1) <u>السودان:</u>

11- خلال الفترة قيد البحث، ظلت مختلف جوانب الوضع في السودان قيد النظر الفعلي للمجلس ولا سيما تنفيذ اتفاق السلام الشامل ومواصلة العملية السياسية الشاملة في دارفور واستعراض الوضع في البلاد في 8 مناسبات (الاجتماع الـــ235 المنعقد في 2 يوليو والاجتماع الـــ237 المنعقد في 21 يوليو والاجتماع الـــ246 المنعقد في 28 أكتوبر والاجتماع الـــ248 المنعقد في 13 نوفمبر

والاجتماع الـــ250 المنعقد في 30 نوفمبر والاجتماع الـــ 254 المنعقد في 21 ديسمبر 2010 والاجتماع الـــ256 المنعقد في 10 يناير والاجتماع الـــ258 المنعقد في 20 يناير 2011.)

- خلال اجتماعه الـــ235، أشاد مجلس السلم والأمن بفريق التنفيذ الرفيع المستوى للاتحاد الأفريقي حول السودان على التزامه والعمل الجاد الذي قام به للمضي قدما، بطريقة شمولية، بمساعي السلام والعدالة والمصالحة في السودان. وأعرب عن تقديره للحكومة السودانية وجميع أصحاب المصلحة لتعاونهم مع الاتحاد الأفريقي والفريق. رحب مجلس السلم والأمن بعقد المناقشات التحضيرية حول ترتيبات ما بعد الاستفتاء بين حزب المؤتمر الوطني والحركة الشعبية في ميكيلي، إثيوبيا، من 21 إلى 23 يونيو 2010. ورحب بعقد اجتماع الاستعراض الاستراتيجي، بناء على مبادرة من رئيس المفوضية، في أديس أبابا، في 7 مايو 2010، بين مفوضية الاتحاد الأفريقي وأمانة الأمم المتحدة وكذلك الاجتماع الافتتاحي للمنتدى الاستشاري في السودان.

- خلال اجتماعه الـــ237، أعرب مجلس السلم والأمن عن قلقه العميق إزاء تدهور الوضع الأمني في دارفور منذ مايو 2010، وأدان بشدة الهجمات ضد أفراد اليوناميد ووكالات المساعدة الإنسانية، ولاحظ بارتياح التقدم المحرز في نشر اليوناميد، فضلا عن الاجتماعات التشاورية المنتظمة لآلية التنسيق الثلاثية التي تضم حكومة السودان والاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة. كرر مجلس السلم والأمن نداء الاتحاد الأفريقي إلى مجلس الأمن للأمم المتحدة بشأن الاستجابة لطلب تأجيل العملية التي أطلقتها المحكمة الجنائية الدولية بحق الرئيس البشير خدمة للسلام والعدالة والمصالحة. شجع مجلس السلم والأمن أطراف عملية الدوحة على تكثيف جهودها

وحث حركة العدل والمساواة وجيش تحرير السودان/عبد الواحد على الانضمام إلى العملية دون إبطاء. أعرب مجلس السلم والأمن من جديد عن دعمه الكامل للفريق. وقرر تمديد ولاية اليوناميد لفترة إضافية مدتها 12 شهرا، وطلب من مجلس الأمن أن يحذو حذوه.

- خلال اجتماعه الـــ 246، طلب مجلس السلم والأمن من رئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي اتخاذ التدابير المناسبة لتجديد مدة ولاية هيئة التنفيذ لسنة واحدة ابتداءًا من 29 أكتوبر 2010.

- خلال اجتماعه الـــ248، رحب مجلس السلم والأمن بالزيارة التي قام بها إلى السودان وفد وزاري تابع للجنة الاتحاد الإفريقي لإعادة الإعمار في فترة ما بعد النزاع في السودان وشدد على أهمية مواصلة الجهود في هذا الصدد؛

- خلال اجتماعه الـــ 250، قدمت هيئة التنفيذ التي يرأسها الرئيس السابق تابو امبيكي إحاطة إلى مجلس السلم والأمن حول أنشطة الهيئة والوضع في السودان. ورحب المجلس بالتزام الأطراف السودانية حاثا إياها على مواصلة جهودها الرامية إلى التنفيذ الكامل لاتفاق السلام الشامل. وأعرب المجلس أيضا عن ثقة الاتحاد الأفريقي في قيادة الرئيس عمر البشير ونائبه الأول سالفا كير مايارديت لإدخال السودان في عهد جديد للسلام بغض النظر عن نتائج استفتاء تقرير المصير.

- خلال اجتماعه الـــ254، طلب مجلس السلم والأمن من رئيس المفوضية، بعد تأكيده على أهمية استفتاء تقرير المصير المقرر إجراؤه في 9 يناير 2011 للسودان وأفريقيا ككل، اتخاذ جميع التدابير اللازمة لإرسال أكبر فريق ممكن من المراقبين لمراقبة الاستفتاء وشجع جميع الدول الأعضاء القادرة على القيام بذلك، على نشر مراقبين على حسابها الخاصة وتحت

رعاية الاتحاد الأفريقي بهدف تعزيز وجود الاتحاد الأفريقي على الأرض.

- خلال اجتماعه الـــ256، شدد مجلس السلم والأمن على أن إجراء الاستفتاء في الوقت المحدد دليل إضافي على قدرة الأطراف السودانية، بدعم دولي حقيقي، على التصدي للتحديات التي تواجه بلدها. أعرب مجلس السلم والأمن عن تقديره للأطراف على التزامها باحترام نتائج الاستفتاء، وكرر التزام الاتحاد الأفريقي، بوصفه أحد ضامني اتفاق السلام الشامل، بالاحترام الكامل لنتائج الاستفتاء مهما كانت ودعم الطرفين والشعب السوداني بشكل عام في الرحلة التي شرعوا فيها صوب تحقيق السلام المستدام والتنمية الاقتصادية والتحول الديمقراطي.
- خلال اجتماعه الـــ258، أعرب مجلس السلم والأمن عن قلقه إزاء تصاعد أعمال القتال بين الحكومة والحركات المسلحة، وأدان بشدة اختطاف أفراد من قوات حفظ السلام والعاملين في المجال الإنساني وكذلك الهجمات ضد اليوناميد. أعرب مجلس السلم والأمن عن تقديره لجميع الوكالات الإنسانية وغيرها التي تقدم المساعدة إلى السكان المحتاجين في دارفور وتقوم بأنشطة الإنعاش المبكر. شدد مجلس السلم والأمن على الحاجة إلى ضمان الاستكمال السريع لمفاوضات السلام في الدوحة وطلب، مرة أخرى، من جميع الأطراف، وخاصة حركة العدل والمساواة وجيش تحرير السودان، الشروع في مفاوضات لوقف إطلاق النار بحسن نية وتقديم التعاون اللازم لكبير الوسطاء المشترك. كرر مجلس السلم والأمن أهمية البدء الفوري للعملية السياسية في دارفور تحت رعاية فريق الاتحاد الإفريقي الرفيع المستوى واليوناميد وأكد مجددا دعمه

للفريق ورحب بالتزام دولة قطر بدعم عملية السلام في دار فور والمساهمة فيها.

12- علاوة على ذلك، قام المجلس تحت قيادة سعادة سفير مالي ورئيس المجلس لشهر ديسمبر 2010 ببعثة ميدانية إلى السودان من 15 إلى 18 ديسمبر 2010. خلال زيارته لجوبا والخرطوم والفاشر، التقى وفد مجلس السلم والأمن بمختلف السلطات وأصحاب المصلحة السودانيين وعقد المجلس أيضا اجتماعين في جوبا مع النائب الأول للرئيس ورئيس حكومة جنوب السودان، السيد سالفا كير مايارديت وفي الخرطوم مع الرئيس عمر البشير على التوالي. كما تلقى المجلس إحاطة من رئيس مكتب الاستفتاء في جنوب السودان في جوبا ومن رئيس لجنة الاستفتاء في جنوب السودان في الخرطوم حول التحضير للاستفتاء. وجدّد المجلس للقيادات السودانية والشعب السوداني تضامن الاتحاد الأفريقي وكرّر دعم الاتحاد الأفريقي للتنفيذ الكامل لاتفاق السلام الشامل ومواصلة العملية السياسية الشاملة في دارفورز وأكّد المجلس للأطراف في اتفاق السلام الشامل أن الاتحاد الأفريقي سيبذل قصارى جهده لاحترام وتنفيذ نتائج الاستفتاء مهما كانت. وجدّد المجلس دعمه لجهود فريق التنفيذ الرفيع المستوى في السودان وحث الأطراف السودانية على تقديم التعاون المطلوب للهيئة خلال قيامها بمهامها.

(2) <u>كوت ديفوار:</u>

13- خلال الفترة قيد البحث، بحث مجلس السلم والأمن الوضع في كوت ديفوار ثمانية (8) مرات (الاجتماع الـ 238 المنعقد في 11 أغسطس، والاجتماع الـ240 المنعقد في 8 سبتمبر، والاجتماع الـ642 المنعقد في 28 أكتوبر، والاجتماع الـ248 المنعقد في 13 نوفمبر، والاجتماع الـ250 المنعقد في 30 نوفمبر، والاجتماع الـ 251 المنعقد في 4 ديسمبر، والاجتماع الـ252 المنعقد في 9 ديسمبر، والاجتماع الـ254 المنعقد في 21 ديسمبر 2010) وقام ببعثة ميدانية

واحدة لتقييم عملية التحضير للانتخابات الرئاسية التي تقرر إجراؤها في 31 أكتوبر 2010. يمكن تلخيص المقررات والبيانات الصادرة عن هذه الاجتماعات كما يلي:

- خلال اجتماعه الـــ 238، أشاد المجلس بجميع أصحاب المصلحة الإيفواريين على وفائهم بالتزامهم إجراء الانتخابات في 2010، ولاحظ التقدم المحرز في عملية الخروج من الأزمة وخاصة الترتيبات المتخذة على أساس توافقي لتحديد تاريخ إجراء الانتخابات الرئاسية في 31 أكتوبر 2010. علاوة على ذلك، حث المجلس الحكومة والفاعلين السياسيين وجميع الأطراف الإيفوارية المعنية على بذل كافة الجهود لضمان احترام الموعد المحدد، والحفاظ على جو من الهدوء السياسي وجعل مصالح كوت ديفوار وشعبها فوق جميع الاعتبارات بغية استكمال عملية الخروج من الأزمة.
- خلال اجتماعه الـــ 240، تلقى المجلس إحاطة حول وضع التحضير للانتخابات الرئاسية في كوت ديفوار وطلب من المفوضية إيفاد مجموعة كبيرة من مراقبي الاتحاد الأفريقي.
- خلال اجتماعه الـــ 246، لاحظ مجلس السلم والأمن التقدم المحرز في الانتخابات الرئاسية المقرر إجراؤها في 31 أكتوبر، وأكّد من جديد اقتناعه بأن إجراء انتخابات سلمية، حرة، مفتوحة وشفافة يشكل خطوة هامة نحو الخروج من الأزمة وتسوية المسائل المعلقة في اتفاق واجادوجو السياسي والاتفاقات الإضافية المرفقة به. وعلاوة على ذلك، شدّد المجلس على أن اللجنة الانتخابية المستقلة هي المؤسسة الوحيدة التي لديها سلطة الإعلان عن نتائج الانتخابات.

- خلال اجتماعه الـــ 248، رحب المجلس بنجاح الجولة الأولى من الانتخابات الرئاسية التي أُجريت في 31 أكتوبر 2010. وأشاد المجلس بالشعب الإيفواري وأصحاب المصلحة الإيفواريين على مشاركتهم الضخمة في الاقتراع مثبتين بذلك التزامهم بالديمقراطية، ودعا بشدة مختلف الفاعلين المعنيين إلى بذل قصارى جهدهم لإنجاح العملية من خلال تكثيف الجهود وتوفير كافة الظروف المطلوبة للسير الحسن للجولة الثانية من الانتخابات الرئاسية التي تقرر إجراؤها في 28 نوفمبر 2010.
- خلال اجتماعه الـــ 250، حث المجلس بشدة الأطراف الإيفوارية على بذل كافة الجهود لإنجاح عملية تنفيذ اتفاق واجادوجو السياسية والاتفاقات الإضافية المرفقة به، وخاصة قبول نتيجة الاقتراع وإرادة الشعب، وإذا اقتضت الضرورة، اللجوء فقط إلى الآليات والعمليات المنصوص عليها في القانون لتسوية أي منازعات انتخابية. ودعا المجلس بشدة المجتمع الدولي وخاصة مجلس الأمن والاتحاد الأوروبي وكافة شركاء الاتحاد الأفريقي الثنائيين والمتعددي الأطراف، إلى تقديم الدعم الكامل للإيكواس ولجهود الاتحاد الأفريقي الرامية إلى تحقيق السلم وإنجاح العملية الانتخابية في كوت ديفوار.
- خلال اجتماعه الـــ251، كرر مجلس السلم والأمن أحكام البيان الصادر عن اجتماعه الـــ250، وأعرب عن ترحيبه وتأييده للجهود المبذولة من قبل الإيكواس فضلا عن سرعة تعبئة المجتمع الدولي. وأعرب عن رفض الاتحاد الأفريقي التام لأي محاولة لخلق الأمر الواقع لتقويض العملية الانتخابية وإرادة الشعب كما تم التعبير عنها في 28 نوفمبر 2010. وأعرب عن دعمه الكامل لمبادرة رئيس المفوضية تكليف الرئيس السابق ثابو مبيكي بالقيام ببعثة عاجلة إلى كوت ديفوار لإيجاد حل مشروع

وسلمي للأزمة على أساس الصكوك والمقررات ذات الصلة للاتحاد الأفريقي.

- خلال اجتماعه الـــ252، أجاز مجلس السلم والأمن البيان الختامي الصادر عن القمة الاستثنائية لرؤساء دول وحكومات المجموعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا (الإيكواس)، المنعقدة في 7 ديسمبر 2010، والتي اعترفت بالسيد الحسن واتارا رئيسا منتخبا لكوت ديفوار، ودعت السيد لوران جباجبو إلى الالتزام بنتائج الجولة الثانية للانتخابات الرئاسية حسبما صدق عليه الممثل الخاص للأمين العام للأمم المتحدة. إضافة إلى ذلك، قرر مجلس السلم والأمن، بناءا على الوثائق ذات الصلة للاتحاد الأفريقي، تعليق مشاركة كوت ديفوار في جميع أنشطة الاتحاد الأفريقي، وذلك حتى يتولى الحكمَ فعليا الرئيس المنتخب ديمقراطيا، وحث السيد لوران جباجبو بقوة على أن يتقيد بنتائج الانتخابات وأن يسهل، بدون تأخير، نقل السلطة إلى الرئيس المنتخب، بما فيه المصلحة العليا لكوت ديفوار، والإقليم وأفريقيا ككل.

- خلال اجتماعه الـــ254، أكد مجلس السلم والأمن مجددا موقفه. رحب مجلس السلم والأمن بالمبادرات التي قام بها رئيس المفوضية، بما في ذلك البعثة التي قام بها إلى أبيدجان بالتعاون الوثيق مع الإيكواس في 17 ديسمبر 2010 وشجعه على مواصلة وتكثيف جهوده، بما في ذلك عن طريق تيسير الحوار بين جميع الأطراف المعنية للتوصل إلى حل سلمي يحفظ السلام في كوت ديفوار ويحترم نتائج الانتخابات الرئاسية، كما اعترف بها المجتمع الدولي. أعرب مجلس السلم والأمن عن دعمه الكامل للإيكواس، التي كان من المقرر آنذاك أن تعقد قمتها الاستثنائية في 24 ديسمبر 2010.

(3) <u>الصومال:</u>

14- خلال الفترة المشمولة بالتقرير، عقد مجلس السلم والأمن أربعة (4) اجتماعات لبحث الوضع في الصومال. (الاجتماع الـــ239 المنعقد في 14 أغسطس، الاجتماع الـــ241 المنعقد في 23 سبتمبر، الاجتماع الـــ245 المنعقد في 15 أكتوبر 2010، الاجتماع الـــ258 المنعقد في 20 يناير 2011). يمكن تلخيص المقررات والبيانات الصادرة عن هذه الاجتماعات كما يلي:

- خلال اجتماعه الـــ239، أحاط مجلس السلم والأمن علما بالجهود المبذولة من قبل الحكومة الاتحادية الانتقالية من أجل تعزيز الحوار والمصالحة ورحب بالجهود التي بذلتها بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال وأدان بشدة الهجمات وغيرها من أعمال العنف التي ارتكبتها حركة الشباب ومجموعات إرهابية أخرى ضد الحكومة الاتحادية الانتقالية والشعب الصومالي وبعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال.
- خلال اجتماعه الـــ241، أحاط مجلس السلم والأمن علما بالجهود المبذولة من أجل تنفيذ مقرر كمبالا بشأن تعزيز بعثة الاتحاد الإفريقي في الصومال وطلب من رئيس المفوضية أن يقدم إليه تقريرا شاملا عن الوضع في الصومال لبحثه، وأن يعجّل بتعيين شخصية رفيعة المستوى تتولى تعبئة الانتباه والدعم الدوليين للصومال. أعرب المجلس كذلك انشغاله إزاء استمرار الخلافات داخل المؤسسات الاتحادية الانتقالية ودعا الحكومة الاتحادية الانتقالية إلى تكثيف جهودها بهدف مد اليد إلى سائر الجماعات المعتنقة للسلم والمستعدة للانضمام إلى عملية السلام. وأكد المجلس مجددا دعوته إلى مجلس السلم للأمم المتحدة مناشدا إياه

أن يضطلع بكامل مسؤولياته وأن يؤدي دورا على مستوى التعقيد الذي تتسم به التحديات التي تواجه الصومال.

- خلال اجتماعه الـــ245، أكد مجلس السلم والأمن دعمه الكامل للحكومة الاتحادية الانتقالية مؤكدا التزام الاتحاد الأفريقي بمواصلة تقديم الدعم السياسي والديبلوماسي لها. وأعرب المجلس عن انشغاله إزاء الوضع الأمني والإنساني السائد في مقديشو على وجه الخصوص، وفي الصومال على وجه العموم، وأدان، بأشد العبارات صرامة، استمرار العنف وانتهاكات حقوق الإنسان وغير ذلك من أعمال العنف الشنيعة. كما رحب المجلس بتعيين رئيس المفوضية رئيسَ غانا الأسبق، جيري جون رولينجز، ممثلا رفيع المستوى في الصومال، وذلك تمشيا مع المقررات ذات الصلة الصادرة عن كل من الإيجاد والاتحاد الأفريقي.

أجاز مجلس السلم والأمن القوة الجديدة لبعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال التي يبلغ قوامها 20,000 فرد، مع القدرات الجوية والبحرية اللازمة وعناصر معززة من الشرطة والمدنيين. في هذا الصدد، وجه مجلس السلم والأمن نداءا عاجلا إلى الدول الأعضاء لتزويد بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال بما يلزم من عسكريين وغيرهم من الأفراد، بما في ذلك عناصر الشرطة، لتمكينها من بلوغ حجم القوة المرخص بها حديثا، وكذلك من المساهمة في تعبئة الموارد اللوجيستية والمالية الضرورية، واضعة في الاعتبار حاجة أفريقيا إلى إبداء عزم متجدد وشعور بالتضامن مع الصومال، التي هي أحد الأعضاء المؤسسة لمنظمة الوحدة الأفريقية. إضافة إلى ذلك، دعا المجلس المجتمع الدولي إلى تقديم الدعم السياسي والمالي والفني اللازم لبعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال المعززة. ودعا، على الأخص، مجلس الأمن للأمم المتحدة

إلى تأكيد التزامه بنشر عملية حفظ السلام للأمم المتحدة في الصومال من خلال بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال، وإلى وضع جدول زمني لهذا النشر على جناح السرعة.

حث مجلس السلم والأمن بقوة المؤسسات الاتحادية الانتقالية الصومالية على العمل على استكمال المهام الانتقالية المتبقية، بما فيها العملية الدستورية التي ينبغي اختتامها بعقد المشاورات على النطاق الوطني مع مساهمات المهجر، علما أن 20 أغسطس 2011 يمثل نهاية الفترة الانتقالية.

- خلال اجتماعه الـــ258، قرر مجلس السلم والأمن تجديد ولاية بعثة الاتحاد الإفريقي في الصوال لفترة إضافية مدتها 12 شهرا، اعتبارا من يناير 2011.

(4) <u>جمهورية أفريقيا الوسطى:</u>

15- خلال اجتماعه الـــ255، استعرض مجلس السلم والأمن الوضع في جمهورية أفريقيا الوسطى. ورحب بالتقدم المحرز في العملية الانتخابية، لاسيما الاعتماد التوافقي لجدول زمني انتخابي، وكذلك بمواصلة اللجنة الانتخابية المستقلة التحضيرات للانتخابات المقرر إجراؤها في 23 يناير 2011. حث مجلس السلم والأمن بقوة الدول الأعضاء، بما فيها البلدان المجاورة، القادرة على تقديم دعم ملائم لعملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، بما في ذلك إدماج هذه العملية في النطاق الأوسع لإصلاح القطاع الأمني، وتعزيز قوات الدفاع والأمن لجمهورية أفريقيا الوسطى، وعلى وجه أعم، توطيد دعائم السلم والأمن في هذا البلد، على القيام بذلك. ودعا المجلس المفوضية إلى التعجيل بالجهود الجارية لتنفيذ الإجراءات المتفق عليها في الاجتماع الوزاري الإقليمي حول جيش الرب للمقاومة، المنعقد في بانجي، يومي 13 و14 أكتوبر 2010. وشدد المجلس على

الحاجة الملحة إلى تعزيز قدرات القوات المسلحة لجمهورية أفريقيا الوسطى، ووجه نداءا عاجلا إلى جميع شركاء الاتحاد الأفريقي مناشدا إياهم تلبية دعوة حكومة جمهورية أفريقيا الوسطى للمساعدة.

(5) **جمهورية غينيا:**

16- خلال الفترة المشمولة بالاستعراض، بحث مجلس السلم والأمن الوضع في غينيا في ثلاث (3) مناسبات (الاجتماع الـ237 المنعقد في 31 يوليو، الاجتماع الـ248 المنعقد في 13 نوفمبر، الاجتماع الـ252 المنعقد في 9 ديسمبر 2010). يمكن تلخيص المقررات والبيانات الصادرة عن هذه الاجتماعات على النحو التالي:

- خلال اجتماعه الـ237، رحب مجلس السلم والأمن بإجراء الجولة الأولى من الانتخابات الرئاسية في 27 يونيو 2010 وشدد على الضرورة المطلقة لإجراء الجولة الثانية في وقت مبكر، وأشاد برئيس المفوضية على الزيارة التي قام بها في الوقت المناسب إلى كوناكري في 7 يونيو 2010 لتشجيع الأطراف الغينية على استكمال عملية استعادة النظام الدستوري بسرعة وأعرب عن دعمه الكامل للجهود التي تبذلها مجموعة الاتصال الدولية حول غينيا والوسيط. حذر مجلس السلم والأمن من أي محاولة لتقويض التقدم المحرز لتمديد الفترة الانتقالية دون مبرر.
- خلال اجتماعه الـ248، رحب المجلس بإجراء الجولة الثانية للانتخابات الرئاسية، في ظروف اتسمت بالسلم والسكينة، ونوه بالغينيين لمشاركتهم الجماهيرية في الانتخابات مثبتين بذلك التزامهم بالديمقراطية وعزمهم على قيادة العملية الانتقالية، التي تم إطلاقها عقب اتفاقية

واجادوجو الموقع في 15 فبراير 2010، إلى ختام ناجح، من خلال العودة إلى النظام الدستوري. ولاحظ المجلس بارتياح قيام المرشحَيْن للجولة الثانية للانتخابات الرئاسية، في 7 نوفمبر بكوناكري، باعتماد وتوقيع إعلان مشترك تعهدا بضمان السير السلس للانتخابات وبتعزيز الهدوء في غينيا.

أشار مجلس السلم والأمن إلى أن سلطات الفترة الانتقالية ملزمة بالتحلي بالحياد التام والامتناع عن اتخاذ أي إجراء من شأنه أن يقوض أسس استقلال اللجنة الانتخابية الوطنية المستقلة وسلامة نتائج الانتخابات. في هذا الصدد، جدد المجلس تحذيره لأي من الفاعلين السياسيين أو أي سلطة، تسّول له نفسه بالسعي إلى تعطيل أو تأخير عملية العودة إلى النظام الدستوري، ومن القيام بأي أعمال من شأنها أن تعرض سلامة نتائج الاقتراع للخطر. وأعرب المجلس عن عزمه، إن دعت الحاجة، إلى اتخاذ الإجراءات الملائمة ضد مرتكبي مثل هذه الأعمال، وأجاز البيان الذي أصدره الاجتماع السابع عشر لفريق الاتصال الدولي حول غينيا المنعقد في كوناكري في 5 نوفمبر 2010.

- خلال اجتماعه الـ252 وعقب الإجراء الناجح للانتخابات الرئاسية، قرر مجلس السلم والأمن، بناءا على الأحكام ذات الصلة لإعلان لومي حول التغييرات غير الدستورية للحكومات، أن يرفع إجراءات التعليق عن مشاركة غينيا في أنشطة الاتحاد الأفريقي، وكذلك العقوبات المفروضة على الأشخاص الذين شكلت أعمالهم عقبات أمام العودة إلى النظام الدستوري.

(6) غينيا بيساو

17- خلال الفترة قيد الاستعراض، بحث مجلس السلم والأمن الوضع في غينيا بيساو في مناسبتين (2) (الاجتماع الـ247 المنعقد في 2 نوفمبر والاجتماع الـ255 المنعقد في 23 نوفمبر 2010):

- خلال اجتماعه الـ247، رحب مجلس السلم والأمن بتفعيل مكتب الاتصال للاتحاد الأفريقي في غينيا بيساو وحث الأطراف في غينيا بيساو على تبني الحوار وتغليب المصلحة العليا للأمة.
- خلال اجتماعه الـ255، كرر مجلس السلم والأمن بيانه السابق وأحاط علما بتوصيات الدورة الوزارية الثامنة والعشرين للجنة الأمن والوساطة للإيكواس، المنعقدة في أبوجا في 24 نوفمبر 2010 وشدد على ضرورة إنشاء آليه التنسيق المتفق عليها في تلك المناسبة وفقا لخطة عمل طرابلس الصادرة في 31 أغسطس 2009. طلب مجلس السلم والأمن من المفوضية الاتصال بشركاء غينيا بيساو الثنائيين والمتعددي الأطراف لعقد مؤتمر المانحين المخطط بأسرع ما يمكن، تيسيراً لتنفيذ إصلاح قطاع الدفاع والأمن.

(7) جزر القمر:

18- في اجتماعه الـ248، أشاد مجلس السلم والأمن بالأطراف القمرية للظروف الجيدة التي جرت فيها الانتخابات الأولية لرئاسة الاتحاد في جزيرة موهيلي المستقلة ذاتيا، وكذلك الجولة الأولى من الانتخابات لحكام الجزر المستقلة ذاتيا التي جرت في 7 نوفمبر 2010. وشدد المجلس على ضرورة بذل قصارى الجهود من أجل ضمان السير السلس لكل من للجولة الثانية للانتخابات الرئاسية في 26 ديسمبر 2010، التي جرت، على الصعيد الوطني، بين المرشحين الثلاثة

من موهيلي الذين حصلوا على أكبر عدد من الأصوات في الانتخابات الأولية، وانتخابات حكام الجزر المستقلة ذاتيا، رهنا بتأكيد النتائج المؤقتة من قبل المحكمة الدستورية.

(8) مدغشقر:

19- خلال اجتماعه الـــ237، تلقى مجلس السلم والأمن إحاطة من وسيط السادك لشؤون مدغشقر (الرئيس السابق يواكيم تشيسانو). أعرب مجلس السلم والأمن عن قلقه البالغ إزاء استمرار الجمود في عملية تنفيذ اتفاق مابوتو ووثيقة أديس أبابا الإضافية الصادرين في 6 أغسطس و6 نوفمبر 2009 على التوالي وأكد من جديد جميع مقرراته السابقة بشأن الوضع في مدغشقر وشجع الوسيط على مواصلة جهوده.

(9) النيجر:

20- خلال اجتماعه الـــ248، لاحظ مجلس السلم والأمن بارتياح سلاسة ونجاح سير الاستفتاء الدستوري في 31 أكتوبر 2010، وأعرب عن بالغ تقديره لشعب النيجر في هذا الصدد.

أعرب المجلس كذلك عن تقديره لالتزام الجنرال سالو جيبو، وكذلك إعلاناته وضماناته المتكررة، بشأن التقيد بالجدول الزمني المتعلق بالعودة إلى النظام الدستوري.

(10) تونس

21- خلال اجتماعه الـــ257، بحث مجلس السلم والأمن الوضع في تونس في ضوء مغادرة الرئيس زين العابدين بن على السلطة. أدان مجلس السلم والأمن بقوة الاستخدام المفرط للقوة ضد المتظاهرين، مما أسفر عن خسائر في الأرواح وأعرب عن تضامنه مع الشعب التونسي ودعا إلى الهدوء. ناشد مجلس السلم

والأمن أيضا أصحاب المصلحة السياسيين والشعب التونسي العمل معا، في إطار من الوحدة والتوافق واحترام الشرعية، من أجل تحقيق عملية انتقالية سلمية وديمقراطية تمكن الشعب التونسي من اختيار زعمائه بحرية ومن خلال انتخابات مفتوحة وديمقراطية وشفافة. طلب مجلس السلم والأمن من رئيس المفوضية مواصلة متابعة الوضع عن كثب واتخاذ أي مبادرة يراها ضرورية للمساهمة في تحقيق عملية انتقالية سلمية وديمقراطية.

ب) <u>البعثات الميدانية لمجلس السلم والأمن</u>:

22- وفقا للمادة 9 من بروتوكوله، وتمشيا مع استنتاجات خلوة يوليو حول أساليب علمه، أوفد مجلس السلم والأمن بعثات إلى المناطق التي تمر بالنزاعات أو المناطق الخارجة منها. إضافة إلى ذلك، في مقرره الصادر في يناير 2010 بشأن عام السلم والأمن، طلب المؤتمر من مجلس السلم والأمن القيام بأنشطة محددة في دعم عام السلم والأمن، بما فيها بعثات ميدانية. في هذا الصدد، قام المجلس بزيارة إلى كل من كوت ديفوار والسودان، من 27 سبتمبر إلى 3 أكتوبر 2010، ومن 15 إلى 17 أكتوبر 2010 على التوالي. وقد جاءت زيارة المجلس إلى كوت ديفوار في سياق التحضير للانتخابات الرئاسية في 31 أكتوبر، وذلك بغية تشجيع الأطراف الإيفوارية على اختتام عملية السلم والمصالحة في إطار اتفاقية واجادوجو السياسية واتفاقياتها الإضافية. أما البعثة الموفدة إلى السودان فقد كانت ترمي إلى تأكيد دعم وتضامن الاتحاد الأفريقي للأطراف السودانية في تنفيذ اتفاق السلام الشامل الذي كان يقترب آنذاك من مرحلته الحاسمة مع استفتاء تقرير المصير في جنوب السودان الذي كان وشيكا، وكذلك في تنفيذ عملية السلام في دارفور.

ج) **المسائل المواضيعية:**

(1) الأمن والسلامة البحرية:

23- خلال اجتماعه الـــ242 المنعقد في 4 أكتوبر 2010، تم إطلاع مجلس السلم والأمن على وضع الأمن والسلامة البحرية في أفريقيا وحالة تنفيذ المقررات ذات الصلة للاتحاد الأفريقي. كرر مجلس السلم والأمن قلق الاتحاد الأفريقي الشديد إزاء تصاعد انعدام الأمن في المجال البحري حول أفريقيا، بما في ذلك الصيد غير الشرعي وإلقاء النفايات السامة والقرصنة وشدد على ضرورة شجيع تبني نهج شامل لمعالجة مسألة القرصنة وأعرب عن ارتياحه للمبادرة التي اتخذتها البلدان الأفريقية على أساس إقليمي لحماية مجالها البحري.

(2) الصومال:

24- في إطار متابعة تنفيذ مقرر المؤتمر ASSEMBLY/AU/DEC.311(XV) المعتمد في كمبالا، والذي طُلب من رئيس المفوضية بموجه، من بين أمور أخرى، أن يقدم إلى مجلس السلم والأمن، على جناح السرعة، توصيات محددة ترمي إلى تعزيز فعالية العمل الأفريقي في مجال منع ومكافحة الإرهاب، بحث المجلس، خلال اجتماعه الـــ249 المنعقد في 22 نوفمبر 2010، تقريرا من المفوضية حول المسألة. وفي البيان الصادر عن الاجتماع المذكور، أعرب المجلس عن بالغ انشغاله إزاء تفاقم آفة الإرهاب وما يشكله الوضع المترتب عليه من تهديد للسلم والأمن والاستقرار في أفريقيا، وكذلك إزاء تزايد علاقات الترابط بين الإرهاب والجريمة المنظمة، بما فيها الاتجار بالمخدرات, وغسيل الأموال، والاتجار غير المشروع بالأسلحة النارية والارتزاق. كما أن المجلس رحب بتعيين السيد فرانسيسكو ماديرا، ممثلا خاصا لرئيس المفوضية للتعاون في

مكافحة الإرهاب، وفي الوقت ذاته، مديرا للمركز الأفريقي للدراسات والأبحاث الخاصة بالإرهاب.

25- إضافة إلى ذلك، رحب المجلس باستكمال القانون النموذجي حول منع ومكافحة الإرهاب الذي تم تقديمه في وقت لاحق إلى اجتماع خبراء الدول الأعضاء، المنعقد يومي 15 و16 ديسمبر 2010 في الجزائر العاصمة. وطلب من المفوضية أن تعقد، خلال عام 2011، مؤتمرات إقليمية تقييم خطر الإرهاب على نحو أفضل وكذلك توعية الدول الأعضاء بشأن المواثيق ذات الصلة للاتحاد الأفريقي والصكوك الدولية وبلورة خطط عمل إقليمية شاملة. دعا مجلس السلم والأمن الدول الأعضاء التي لم تنضم بعد إلى مواثيق الاتحاد الإفريقي والمواثيق الدولية ذات الصلة، إلى اتخاذ الخطوات الضرورية للقيام بذلك وإلى التنفيذ الكامل للأحكام الواردة فيها على وجه السرعة. جدد مجلس السلم والأمن رفض وإدانة الاتحاد الأفريقي القويين لدفع فدية للجماعات الإرهابية. طلب المجلس من المفوضية استكمال مشروع مذكرة التوقيف الأفريقية في حق الأشخاص المتهمين أو المدانين بأعمال إرهابية.

د) **<u>تطبيق العقوبات</u>**:

26- وفقا للمادة 7 (ز) من البروتوكول المؤسس لمجلس السلم والأمن، يفرض المجلس عقوبات كلما جرى تغيير غير دستوري للحكومات في دولة من الدول الأعضاء، كما هو منصوص عليه في إعلان لومي.

27- خلال اجتماعه الـ252 المنعقد في 9 ديسمبر 2010، اتخذ المجلس، على ضوء السير الناجح للانتخابات الرئاسية التي جرت في 27 يونيو و7 نوفمبر 2010، وبناءا على إعلان لومي حول التغييرات غير الدستورية للحكومات، قرارا برفع إجراء التعليق عن مشاركة غينيا في أنشطة الاتحاد الأفريقي، وكذلك العقوبات المفروضة على الأشخاص الذين شكلت أعمالهم عقبات أمام عملية العودة إلى

النظام الدستوري، كما هو وارد في بياناته PSC/PR/COMM. (CLXV)، و PSC/PR/COMM. (CCIV)، و PSC/AHG/COMM. 2 (CCVII) التي اعتمدتها اجتماعاته الـــ165 و204 و207 المنعقدة في 29 ديسمبر 2008، و17 سبتمبر و29 أكتوبر 2009 على التوالي.

28- في ديسمبر 2010، قرر المجلس، بناءا على وثائق الاتحاد الأفريقي ذات الصلة، تعليق مشاركة كوت ديفوار في جميع أنشطة الاتحاد الأفريقي، وذلك حتى يتولى الحكمَ فعليا الرئيس المنتخب ديمقراطيا.

هـــ) <u>مشاركة مجلس السلم والأمن في أنشطة السلم والأمن للأجهزة والكيانات الأخرى</u>

(1) <u>اجتماع هيئة الحكماء:</u>

29- يشار إلى أن هيئة الحكماء، كما هو منصوص عليه في المادة 11 من بروتوكول مجلس السلم والأمن، مكلفة بدعم جهود كل من مجلس السلم والأمن ورئيس المفوضية، خصوصا في مجال منع النزاعات. وقد عقدت الهيئة اجتماعها التاسع في الجزائر العاصمة، الجمهورية الجزائرية، من 12 إلى 14 ديسمبر 2010. وعقد الاجتماع في إطار تنفيذ المقرر الصادر عن الدورة العادية الـــ15 لمؤتمر رؤساء الاتحاد، والمتعلق بتجديد ولاية هيئة الحكماء وإنشاء فريق أصدقاء هيئة الحكماء. وإضافة إلى رئيس الهيئة السيد أحمد بن بلة، حضر الاجتماع أيضاً أعضاء الهيئة التالية أسماؤهم: الدكتور سالم أحمد سالم، الدكتور ماري شينيري-هيسي، الدكتور كينيث كاوندا والمحامية ماري ماديليني كالالا نجوي. السيد بريجاليا بام، اليدة إليزابيث بوجونون و السيد ميجويل تروفوادا كأعضاء في فريق أصدقاء هيئة الحكماء.

30- استعرض الاجتماع وضع السلم والأمن في أفريقيا. وقامت هيئة الحكماء أيضاً خلال هذا الاجتماع باستعراض واعتماد تقريرها عن الإفلات من العقوبة

والحقيقة وللسلم والعدل والمصالحة في أفريقيا: الفرص والقيود، كجزء من الجهود الذي تبذلها في مكافحة الإفلات من العقوبة وتعزيز السلم والعدل والمصالحة في القارة.

31- وفقاً للممارسة الثابتة لمجلس السلم والأمن ومن أجل الحصول على المعلومات حول الاجتماعات التي عقدت حول السلم والأمن في أفريقيا ونتائجها، شارك سفير جمهورية مالي، رئيس مجلس السلم والأمن لشهر ديسمبر 2010، في الاجتماع التاسع لهيئة حكماء الاتحاد الأفريقي.

(2) **المؤتمر الأول للدول الأطراف في معاهدة بليندابا:**

32- بوصفها رئيساً لمجلس السلم والأمن لشهر نوفمبر 2010، شاركت الجماهيرية العظمى في المؤتمر الأول للدول الأطراف في معاهدة بليندابا حول إعلان أفريقيا منطقة خالية من الأسلحة النووية، الذي عقد في أديس أبابا في 4 نوفمبر 2010. ومهد هذا المؤتمر الطريق إلى إنشاء اللجنة الأفريقية للطاقة النووية وانتخاب أعضائها. فضلا عن ذلك، قرر المؤتمر إنشاء مقر هذا الجهاز في جنوب أفريقيا.

(3)- **المنتدى الاستشاري السوداني:**

33- في 6 نوفمبر 2010، شارك رئيس مجلس السلم والأمن لشهر نوفمبر 2010، الجماهيرية العظمى، في الاجتماع الثاني للمنتدى الاستشاري السوداني الذي أنشأه ويترأسه كل من الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة على أساس مشترك وعقد اجتماع المنتدى الاستشاري السوداني في مرحلة حاسمة في تنفيذ اتفاق السلام الشامل مع تنظيم استفتاء تقرير المصير في جنوب السودان ومفاوضات الدوحة حول دارفور اعترف الاجتماع بأنه إذا كانت الأطراف السودانية تريد مواجهة التحديات فلا بد أن يقدم لها الدعم الكامل والمنسق من جانب شركائها الإقليميين والدوليين.

(4)- **الخلوة الرفيعة المستوى حول تعزيز السلم والأمن والاستقرار في أفريقيا**

34- شاركت جمهورية جيبوتي، بوصفها رئيساً لمجلس السلم والأمن لشهر أغسطس 2010، في الخلوة الرفيعة المستوى لتعزيز السلم والأمن والاستقرار في أفريقيا التي عقدت من 26 إلى 28 أغسطس 2010، في القاهرة، مصر بناء على مبادرة من مفوضية الاتحاد الأفريقي وبالتعاون مع الحكومة المصرية، في إطار الاحتفال بسنة السلم والأمن في أفريقيا. وشارك في هذا الاجتماع كبار المسؤولين والمبعوثين الخاصين/وممثلي الاتحاد الأفريقي، والمجموعات الاقتصادية الإقليمية/الآليات الإقليمية، والأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي وجامعة الدول العربية والمنظمة الفرانكفونية ومنظمة المؤتمر الإسلامي فضلا عن ممثلي الدول الأعضاء الدائمين في مجلس الأمن للأمم المتحدة. واستهدفت الخلوة، بصفة رئيسية، حفز الجهود الرامية إلى إنهاء آفة النزاع المسلح والأزمات السياسية في أفريقيا ودعم السلم حيثما تم تحقيقه. وكانت خلوة القاهرة فريدة من نوعها. في دعوة القاهرة إلى السلام، المعتمدة في ختام الاجتماع، شجع المشاركون الاتحاد الأفريقي على تنظيم خلوة متابعة في 2011.

(5) **تمرين أماني أفريقيا:**

35- شارك مجلس السلم والأمن في نوفمبر 2009 باعتباره المحور الرئيسي لمنظومة السلام وبصورة نشطة، في التحضيرات والإجراءات المتعلقة بتمرين أماني أفريقيا الرامي إلى اختبار إجراءات نشر القوة الأفريقية الجاهزة وقدرة المفوضية على الاضطلاع بعمليات متعددة الأبعاد. وتم إجراء التمرين بنجاح في أديس أبابا خلال الفترة من 13 إلى 29 نوفمبر 2010. خلال اجتماعه الـ248، رحب مجلس السلم والأمن بالاختتام الناجح لهذه العملية وشجع المفوضية على الاعتماد على الدروس المستفادة هناك لتعزيز جهودها من أجل تفعيل القوة الإفريقية

الجاهزة بالكامل وتعزيز قدرة الاتحاد الأفريقي على الاضطلاع بعمليات دعم السلام.

و) **الاجتماعات مع الأجهزة المماثلة على المستوى الدولي:**

36- تم عقد الاجتماعات مع الأجهزة المماثلة المعنية بالسلم والأمن وفقاً للمادة 17 من البروتوكول المؤسس لمجلس السلم والأمن التي تنص على أن يسعى هذا الأخير في إطار تنفيذ صلاحياته إلى التعاون والعمل بصورة وثيقة مع مجلس الأمن للأمم المتحدة وغيره من المنظمات الدولية ذات الصلة الأخرى. وفي هذا السياق، عقد مجلس السلم والأمن اجتماعات استشارية مع لجنة الاتحاد الأوروبي للسلم والأمن ومجلس السلم والأمن لجامعة الدول العربية، خلال الفترة قيد البحث.

1) الاجتماع الاستشاري الثالث بين مجلس السلم والأمن ولجنة الاتحاد الأوروبي للشؤون السياسية والأمنية، بروكسل، 18 أكتوبر 2010:

37- عملا بالاتفاقية التي تم التوصل إليها خلال الاجتماع الاستشاري المشترك الأول المؤرخ في 14 أكتوبر 2008 والتي تنص على عقد اجتماعات مشتركة سنوية بالتناوب في أديس أبابا وبروكسل، عقد كل من مجلس السلم والأمن للاتحاد الأفريقي ولجنة الاتحاد الأوروبي للشؤون السياسية والأمنية اجتماعهما الاستشاري الثالث في بروكسل، في 18 أكتوبر 2010. وفي هذه المناسبة، قام كلا الجهازان بتبادل وجهات النظر وبحث عدد من المسائل، بما في ذلك منع النزاعات وسلامة وأمن الملاحة البحرية والشراكة في مجال السلم إلى تنسيق أوضاع الأمن وأزمات الحكم وتحسين أساليب عملهما.

2) **الاجتماع الاستشاري الأول بين مجلس السلم والأمن للاتحاد الأفريقي ومجلس السلم والأمن لجامعة الدول العربية:**

38- عقد كل من مجلس السلم والأمن للاتحاد الأفريقي ومجلس السلم والأمن لجامعة الدول العربية اجتماعهما الاستشاري الأول، في القاهرة، مصر، من 18 إلى 19 ديسمبر 2010. ويجدر بالذكر أن هذا الاجتماع عقد في إطار متابعة القمة الإفريقية العربية الثانية المنعقدة في سرت، الجماهيرية العظمى في 10 أكتوبر 2010. ودعت القمة، من بين جوانب أخرى، البلدان الواقعة في الإقليمين (الأفريقي-العربي) إلى تعبئة طاقاتها ومضاعفة جهودها لمواجهة مختلف التحديات والأزمات والإسراع بالتعاون الأفريقي والعربي في كافة المجالات. وأعربت القمة عن ارتياحها للتعاون القائم بين مجلس السلم والأمن للاتحاد الأفريقي ومجلس السلم لجامعة الدول العربية. ودعا كليهما إلى تعزيز برامج التعاون المشتركة من خلال حشد الموارد البشرية والمعرفة الفنية وتنسيق المواقف من شؤون السلم والأمن في أفريقيا والمنطقة العربية.

39- ناقش المجلسان الأوضاع في جزر القمر والصومال والسودان. وأجريا تقييما حول ما تم إنجازه وما ينبغي أن يفعله كلا الجهازان منفردين ومجتمعين بهدف دعم جهود السلم وإعادة الإعمار في فترة ما بعد النزاعات؛ كما اتفق المجلسان على إنشاء آلية تعاون. وفي هذا الصدد، اتفق الجهازان على عقد اجتماعات استشارية سنوية، بالتناوب في أديس أبابا والقاهرة. وسيعقد الاجتماع الاستشاري القادم في أديس أبابا في ديسمبر 2010. وقد أرفق بهذا التقرير عن نتائج الاجتماع.

ز) **الأنشطة الأخرى المندرجة في نطاق اختصاص مجلس السلم والأمن:**

إحاطات يقوم بها رئيس مجلس السلم والأمن أمام لجنة الممثلين الدائمين:

40- عملا باستنتاجات الخلوة التي عقدها مجلس السلم والأمن في داكار في يوليو 2007 حول أساليب عمله، وسعياً إلى طلاع جميع الدول الأعضاء على أنشطة مجلس السلم والأمن، يقوم رئيس مجلس السلم المعين لمدة شهر واحد، بإطلاع المجلس في نهاية رئاسته له، على الأنشطة التي اضطلع بها المجلس خلال الشهر الذي تولّى فيه الرئاسة. وعلى وجه الخصوص يتعاقب رؤساء مجلس السلم والأمن للفترة قيد البحث، وهم كوت ديفوار، جيبوتي، غينيا الإستوائية، كينيا، الجماهيرية العظمى ومالي على إطلاع مجلس السلم والأمن على الأنشطة التي قام بها هذا الأخير خلال تلك الأشهر.

سادسا: **وضع السلم والأمن في إفريقيا:**

41- تبرز الفقرات التالية مختلف الأوضاع التي تهم أفريقيا، ولا سيما مجلس السلم والأمن. وبصفة عامة، شهدت الأشهر الستة الأخيرة تطوراً متبايناً اتصف بإحراز تقدم في بعض البلدان، ولكن أيضاً بظهور أزمات جديدة واستمرار الطريق المسدود في بلدان أخرى.

أ) **جزر القمر:**

42- لقد تميزت الفترة قيد الاستعراض بمواصلة الجهود من أجل استكمال تنفيذ اتفاق يونيو 2010 حول إدارة الفترة الانتقالية والذي وضع نهاية للأزمة المرتبطة بالإصلاحات المؤسسية التي ينص عليها الدستور الجديد للاتحاد، المعتمد من خلال الاستفتاء الذي أجري في 17 مايو 2009. في هذا الإطار، أجريت الانتخابات الأولية لرئاسة الاتحاد في 7 نوفمبر 2009 في جزيرة موهيلي، التي تتولى رئاسة الاتحاد، تطبيقاً للمبدأ الدستوري للتناوب على الرئاسة. وأجريت هذه الانتخابات بالتزامن مع انتخابات الجولة الأولى لحكام الجزر المستقلة. ويجدر التنويه بأن هذه الانتخابات أجريت في ظروف وصفتها بعثات مراقبة الانتخابات،

بما في ذلك بعثة الاتحاد الأفريقي، بأنها مرضية في مجملها. وقد أقرت المحكمة الدستورية نتائج هذين الاقتراعين في 13 نوفمبر 2010.

43- أجريت الجولة الثانية للانتخابات الرئاسية على المستوى الوطني وتنافس فيها المرشحون الثلاثة الذين احتلوا المراكز الأولى الثلاثة في الانتخابات الأولية وكذلك الجولة الثانية لانتخاب الحكام، في 26 ديسمبر 2010. ووصفت هذه الانتخابات بأنها حرة ونزيهة على الرغم من بعض المخالفات التي لاحظتها بعثة المراقبة الدولية، بما في ذلك الاتحاد الأفريقي، خاصة في جزيرة أنجوان المستقلة. وأعلنت المحكمة الدستورية النتائج النهائية في 13 يناير 2011. وقد تم انتخاب السيد إيكيليلو دهوانين، المنتمي إلى التيار الرئاسي، رئيساً لاتحاد جزر القمر. كما فاز التيار الرئاسي بمنصب الحاكم في كل من أنجوان وجزيرة القمر الكبرى، بينما فازت المعارضة في الاقتراع الذي أجري في موهيلي واحتفظت فيها بمنصب الحاكم.

44- يمثل إجراء هذه الانتخابات خطوة حاسمة في عملية تنفيذ اتفاق 16 يونيو 2010، بل وبصفة عامة على مسار دعم عملية المصالحة في جزر القمر. ويجدر بالمؤتمر أن يعرب عن تقديره لجميع الأطراف المعنية لما أبدته من روح توفيقية سمحت بإجراء انتخابات متناسقة لرئيس اتحاد جزر القمر وحكام الجزر المستقلة. كما يتعين على المؤتمر توجيه الشكر إلى الشركاء الدوليين الذين ساندوا العملية الانتخابية في جزر القمر وحثهم على الاستمرار في تقديم الدعم اللازم لجزر القمر للتصدي للعديد من التحديات الاجتماعية والاقتصادية التي تواجه الأرخبيل.

ب) مدغشقر:

45- لم يتم إحراز أي تقدم حاسم في عملية إيجاد وتنفيذ حل توافقي للأزمة التي تعصف بمدغشقر منذ التغيير غير الدستوري الذي طرأ في 17 مارس 2009.

فالمشاهد أن السلطات الفعلية مستمرة في التمسك بالمنهج الأحادي الجانب الذي اتبعته منذ رفضها اتفاقات مابوتو في 6 أغسطس 2006 وقرار أديس أبابا الإضافي في 6 نوفمبر 2009، وهي الصكوك التي كان من المفروض أن يفضي تنفيذها إلى إعادة النظام الدستوري كتتويج لعملية انتقالية توافقية وشاملة. ولقد اتصفت الفترة قيد البحث أساساً بإجراء استفتاء دستوري في 17 نوفمبر 2010 كان من المفروض أن تتبعه انتخابات تشريعية في 16 مارس 2011 ثم الجولة الأولى للانتخابات الرئاسية في 4 مايو 2011. بيد أن محاولة انقلاب عسكرية وقعت في نفس يوم الاستفتاء وكشفت عن مدى هشاشة الوضع في البلاد وغياب التوافق حول المسعى الجاري. وبينما كان يجري إعداد هذا التقرير، أعلنت السلطات الفعلية لتوها إرجاء الانتخابات التشريعية إلى أجل غير مسمى.

46- يشكل الوضع في مدغشقر تحدياً حقيقياً لمجموعة تنمية الجنوب الأفريقي وللاتحاد الأفريقي، وكذلك لعموم المجتمع الدولي. ومن ثم يجب ألا يدّخر أي جهد في سبيل التصدي لهذا التحدي والخروج من الطريق المسدود الحالي من خلال حل توافقي للأزمة. في هذا السياق، يكون من المهم زيادة تعبئة المجتمع الدولي، ولا سيما شركاء الاتحاد الأفريقي، من أجل التطبيق الدقيق للعقوبات التي قررها مجلس السلم والأمن في فبراير ومارس 2010. كما يجب مواصلة دعم جهود وسيط مجموعة تنمية الجنوب الأفريقي، الرئيس السابق جواكيم شيسانو، بغية اعتماد وتنفيذ "خارطة طريق" لخروج توافقي من الأزمة.

ج) **الصومال:**

47- منذ الدورة الأخيرة لمؤتمر القمة، ما فتئت الجهود الجبارة تبذل دعماً لعملية السلم والمصالحة في هذا البلد. وقد ظل الوضع الأمني شديد التقلب. ولم تلن هجمات المجموعات المعارضة المسلحة بقيادة الشباب توجه ضد الحكومة الاتحادية الانتقالية وشعب الصومال وبعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال (أميسوم).

48- تنفيذا لولايتها، قامت قوات أميسوم بدعم وتوسيع نطاق مراقبتها في مقديشو في الوقت الذي تظل توفر دعما إنسانيا محدوداً للسكان المدنيين. وفضلا عن ذلك، لا تزال بعثة أميسوم وأعضاء آخرون في المجتمع الدولي تساعد في إعادة بناء القوات الأمنية الصومالية؛ وذلك دعماً للأولوية التي حددتها الحكومة الاتحادية الانتقالية. وتبذل الجهود باستمرار لتقوية أميسوم حيث ارتفعت قوتها إلى 8000 فرد مشكلة من 9 كتائب: 4 من بوروندي و 5 من أوغندا. أما قوة عنصر الشرطة لبعثة أميسوم فقد بلغت 50 فرداً ساهمت بها بوروندي وغانا وسيراليون ونيجيريا وأوغندا. ويعمل هؤلاء الضباط كمدربين ومعلمين خاصين في برامج تدريب قوة الشرطة الصومالية التي تجرى في مقديشو كينيا وجيبوتي.

49- على الصعيد السياسي، تستعيد عملية جيبوتي للسلام زخمها بعد شهور من التشاحن الداخلي ضمن المؤسسات الاتحادية مما ألحق ضرراً جسيما بتماسكها الداخلي وقوضت قدرتها الفعلية على تنفيذ ولايتها الانتقالية، بما في ذلك صياغة دستور اتحادي جديد للصومال وإعادة بناء قوات الأمن الوطنية وإحلال المصالحة بين الشعب الصومالي وإعادة الإدارات الإقليمية وقيادة المرحلة الانتقالية إلى الحكم الدستوري بحلول أغسطس 2011. وفي سبتمبر 2010، نشب تشاجر علني بين رئيس الوزراء السيد عمر عبد الرشيد علي شارماركي والرئيس شيخ شريف شيخ أحمد بلغ ذروته وأدى إلى استقطاب أنصارهما في البرلمان الاتحادي الانتقالي ومجلس الوزراء وفي 21 سبتمبر 2010، قدم رئيس الوزراء السيد شارماركي استقالته سعياً إلى الخروج من مأزق سياسي. وقام كل من الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة ومنظمة الإيجاد وشركاء آخرون بإجراء اتصالات مع قادة الحكومة الاتحادية الانتقالية لتشجيعهم على إظهار الروح القيادية والتحلي بوحدة الهدف في مواجهة التحديات.

50- وفي وقت لاحق، في 14 أكتوبر 2010، قام الرئيس شريف شيخ أحمد بتعيين محمد عبد الله محمد "فارماجو" رئيس وزراء جديد. وفي أعقاب أسابيع سادها تشاحن شديد حول المسائل الإجرائية، أكد البرلمان الاتحادي الانتقالي هذا التعيين في منصب رئيس الوزراء وتم تنصيبه في اليوم التالي؛ وبعد قرابة أسبوعين من الموافقة عليه كرئيس وزراء قام هذا الأخير، بعد مشاورات واسعة النطاق مع أصحاب المصلحة الصوماليين، بتعيين مجلس وزراء جديد مصغر يضم 18 وزيرا مقابل 39 وزيراً في الحكومة السابقة. وشمل هذا التعيين 3 وزارات رئيسية للسنة والجماعة المجموعة الدينية المعتدلة التي وقعت على إطار اتفاقية التعاون مع الحكومة الاتحادية الانتقالية في مارس 2010 في أديس أبابا. وفي 27 نوفمبر، وافق البرلمان الصومالي على مجلس وزراء برئاسة محمد وتم تنصيب المجلس في اليوم التالي.

51- في غضون ذلك، في 8 أكتوبر 2010، ووفقاً للمقررات ذات الصلة للاتحاد الأفريقي والإيجاد، قام رئيس المفوضية بتعيين الرئيس الأسبق السيد جيري جون رولينجز من غانا كممثل سام للاتحاد الأفريقي في الصومال. وسيقوم الرئيس رولينجز بكسب التأييد لزيادة تعبئة القارة وبقية المجتمع الدولي للاضطلاع بمسؤولياتهم والإسهام بنشاط في السعي إلى تحقيق للسلم والأمن والمصالحة في الصومال. وفي هذا الصدد، سيعمل الرئيس رولينجز، بتنسيق وثيق مع بلدان الإقليم والأمم المتحدة وشركاء الاتحاد الأفريقي الآخرين.

52- في 15 اكتوبر 2010 وكمتابعة لمقررات قمتي الايجاد والاتحاد الأفريقي في يوليو 2010،أجاز مجلس السلم والأمن قوة جديدة قوامها 20,000 لبعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال إضافة إلى تعزيز العنصر الشرطي والمدني وذلك كما جاء في المقترح الوارد في تقرير رئيس المفوضية، ودعا المجلس مجلس الأمن للأمم المتحدة إلى إتخاذ القرارات اللازمة لذلك وفقاً لمسؤوليته الأساسية في حفظ

السلم والأمن وذلك من خلال إقرار المفهوم المنقح للعمليات، بما في ذلك القوة الجديدة المصرح بها للبعثة والتصريح لمجموعة الدعم للبعثة وتعزيزها.

53- في 22 ديسمبر 2010، اعتمد مجلس الأمن القرار 1964 (2010) الذي منح بموجبه التصريح للاتحاد الأفريقي بمواصلة نشر بعثته في الصومال حتى 30 سبتمبر 2011 وبزيادة قوامها ما بين 8,000 إلى 12,000 جنديا. أحاط مجلس الأمن بتوصيات مجلس السلم والأمن مشددا على عزمه للابقاء على الأوضاع الميدانية قيد النظر. طلب مجلس الأمن من الأمين العام مواصلة توفير حزمة الدعم اللوجستي للبعثة، وفقاً للقرار 1863 (2009)، وذلك بحد أقصى يبلغ 12,000 جندي، تشمل المعدات والخدمات ولكنها لاتشمل تحويل التمويلات، وحث المجلس الدول الأعضاء على دعم البعثة ومؤسسات القطاع الأمني الصومالي والإسهام السخي والعاجل في صندوق الأمم المتحدة الإئتماني للبعثة بدون محاذير أو بتقديم منح ثنائية مباشرة لدعمها، وفي 20 يناير 2010، مدد مجلس السلم والأمن تفويض البعثة لفترة أخرى مدتها سنة وآحدة.

54- كذلك ظل الوضع في الصومال محل الاهتمام لعدد من المحافل الدولية الأخرى، بما في ذلك القمة المصغرة حول الصومال التي نظمها الأمين العام للأمم المتحدة السيد/بان كي مون، في نيو يورك، في 23 سبتمبر 2010، والاجتماع ال18 لفريق الاتصال الدولي المنعقد في مدريد، أسبانيا، في 28 سبتمبر 2010، والحوار التفاعلي بشان تقديم المساعدة للصومال في مجال حقوق الإنسان الذي نظمه مجلس الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، في جنيف، في 29 سبتمبر 2010.

55- ظلت مسالة القرصنة قبالة سواحل الصومال تشكل قلقا شديدا للاتحاد الأفريقي والمجتمع الدولي عموما. في بيانه الصادر في 15 اكتوبر 2010، أكد مجلس السلم والأمن مجددا بأن أي تسوية دائمة لمشكلة القرصنة تتطلب معالجة المشاكل الأساسية في الصومال وغيرها من المشاكل ذات الصلة ولاسيما الصيد غير

المشروع للأسماك وإلقاء النفايات السامة في السواحل الصومالية، وتسعي المفوضية إلى التفاعل مع الأمم المتحدة وغيرها من أصحاب المصلحة وذلك بهدف دعم منهج شامل لمواجهة ظاهرة القرصنة.

56- قد يرغب المؤتمر في الإعراب عن تقديره لبروندي وأوغندا لمساهمتهما الكبيرة في تحقيق السلم والمصالحة في الصومال وخاصة نشر القوات من خلال بعثة أميسوم، فضلا عن الايجاد ورئيسها رئيس الوزراء الإثيوبي ملس زيناوي، وذلك للقيادة والعمل الاستباقي الذي قاموا به، ويرجو المؤتمر أيضا أن يدعو أصحاب المصلحة الصوماليين إلى إظهار القيادة المطلوبة والحزم ووحدة الهدف، إذ لا يمكن بغير ذلك لأي حجم من المساعدة الخارجية تغيير الأوضاع بفعالية وتمكين الصومال من استعادة مكانتها المستحقة في الأسرة الدولية. وأخيرا، قد يرغب المؤتمر في أن يدعو المجتمع الدولي بأسره والذي فشل حتى الآن في تحمل مسؤولياته في الصومال، إلى الارتقاء إلى مستوى التحديات الماثلة والاستجابة بالسرعة المطلوبة إلى نداء تقديم المساعدة إلى الشعب الصومالي.

د. **عملية السلام بين ارتريا واثيوبيا:**

57- خلال الفترة قيد البحث، لم يحرز أي تقدم في عملية السلام بين ارتريا وإثيوبيا ويجدر بالملاحظة أن دولة ارتريا أعادت بعثتها الدائمة إلى الاتحاد الأفريقي في أديس أبابا، وعلى خلفية ذلك، قد يرغب المؤتمر في أن يؤكد مجددا انشغاله إزاء الجمود المتواصل في عملية السلام بين إرتريا وأثيوبيا مؤكدا استعداد الاتحاد الأفريقي لمساعدة البلدين في تخطي المأزق الحالي من خلال الحوار وتطبيع العلاقات بينهما.

هـ. العلاقات بين جيبوتي وإرتريا:

58- كما يعلم المؤتمر، وقعت إرتريا وجيبوتي اتفاقاً في 6 يونيو 2010 لمنح أمير قطر، صاحب السمو/ حمد بن خليفة آل ثاني، صلاحية القيام بوساطة تهدف إلى تسوية النزاع الحدودي بينهما، ورحب المؤتمر، خلال دورته في كمبالا، بالإتفاق داعيا إلى تنفيذه بدقة.

و. بوروندي:

59-في 4 ديسمبر 2010، وجه السيد محمد علي يوسف وزير الخارجية والتعاون الدولي الجيبوتي رسالة إلى رئيس المفوضية يطلعه فيها على وضع تنفيذ اتفاق 6 يونيو 2010. وقد أشار الوزير، بوجه خاص، إلى أن القوات الإرترية التي احتلت دوميرا وجزيرة دوميرا قد انتشرت على جانب الأراضي الإرترية ومن أجل الحفاظ على الوضع الراهن تمركزت وحدات قطرية تتكون من عشرات الأفراد على طول الحدود المشتركة حيث تنظم الدوريات. ومن جهة أخرى، ذكر الوزير أن الوسيط أجرى اتصالاً مع منظمات دولية، لا سيما الأمم المتحدة، للإعداد للأعمال المستقبلية الخاصة بترسيم الحدود. وأشار إلى أن بلاده لم تدخر جهداً في سبيل توفير كل المعلومات اللازمة لتمكين الوسيط من الاضطلاع بمهمته على النحو المنشود. واختتم رسالته بالتذكير بأن إرتريا لم ترد أبداً على المطالب المتكررة لجيبوتي بخصوص مصير أسرى الحرب الجيبوتيين، بينما أطلعت جيبوتي اللجنة الدولية للصليب الأحمر على وضع أسرى الحرب الإرتريين. وقد حثت المفوضية الطرف الإرتري على إفادتها بوجهة نظره بشأن وضع واحتمالات تطور الموقف. وفي هذه الأثناء، يجدر بالمؤتمر التأكيد من جديد على ضرورة التنفيذ السريع والدقيق للاتفاق المبرم تحت رعاية دولة قطر.

ز. جمهورية الكونغو الديمقراطية:

60- خلال عام 2010، شهدت بوروندي أول عملية انتخابية لها بعد انتهاء النزاع. وقد بدأت هذه العملية في 24 مايو بانتخاب المجالس البلدية ثم الانتخابات الرئاسية في 28 يونيو وتلتها انتخابات النواب في 23 يوليو ثم انتخابات الشيوخ في 28 يوليو. واختتمت هذه العملية بانتخاب مجالس التلال أو الأحياء في 7 سبتمبر 2010.

61- على الرغم من الأزمة السياسية التي نجمت عن احتجاج "تحالف الديمقراطيين من أجل التغيير في بوروندي" على نتائج الانتخابات البلدية، وقد أعقبه مقاطعة التحالف لبقية العملية الانتخابية بما في ذلك الانتخابات الرئاسية في 28 يونيو والانتخابات التشريعية في 23 يوليو 2010، إلا أن مختلف هذه الانتخابات سجلت خطوة مهمة في عملية تعزيز السلام والديمقراطية. ويجدر بالمؤتمر دعوة جميع العناصر الفاعلة المعنية إلى تغليب مصلحة بوروندي وشعبها على الاعتبارات الحزبية وغيرها والاستفادة من دروس مختلف العمليات الانتخابية التي تمت والعمل على تعميق العملية الديمقراطية في البلاد والنهوض بها اجتماعياً واقتصادياً.

62- اتصفت الفترة قيد البحث في جمهورية الكونغو الديمقراطية بتكثيف العمليات العسكرية ضد الجماعات المسلحة الوطنية (ماي ماي) والأجنبية (القوات الديمقراطية لتحرير رواندا – في شرق البلاد، جيش الرب للمقاومة وتحالف القوات الديمقراطية/جيش التحرير الوطني لأوغندا في الإقليم الشرقي). ويجدر التنويه بأن الجهود المبذولة من قبل الحكومة الكونغولية، بمساندة بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في الكونغو، قد سمحت إلى حد كبير بتقليص قدرة الجماعات المسلحة المتمردة على الإزعاج، وإن استمرت هذه الأخيرة في ممارسة أعمال الابتزاز والاغتصاب ضد السكان المدنيين. ولقد أدى توقيف

كاليكست مباروشيمانا، نائب رئيس القوات الديمقراطية لتحرير رواندا في باريس في 11 أكتوبر 2010 بعد توقيف ايجناس موروناشياكا وستراتون موزوني المسؤولين عن الجناح المسلح للقوات الديمقراطية لتحرير رواندا في ألمانيا في 19 سبتمبر 2009، إلى إحداث خلل في سلسلة القيادة لهذه الحركة. وتجدر الإشارة، من جهة أخرى، إلى أنه في إطار تنفيذ خطة عمل طرابلس المشار إليه أدناه، تم اتخاذ تدابير لتسهيل تنفيذ عمل إقليمي أفضل تنسيقاً من أجل تحييد جيش الرب للمقاومة ووضع نهاية لممارساته الشرسة وأنشطته الرامية إلى زعزعة الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية وجنوب السودان وجمهورية أفريقيا الوسطى. ومن جانبه، قرر مجلس الأمن للأمم المتحدة في 29 نوفمبر 2010 تمديد الحظر على الأسلحة المفروض عام 2008 إلي 30 نوفمبر 2011 ضد الجماعات المسلحة في جمهورية الكونغو الديمقراطية، والتي نعتت أنشطتها بأنها غير مشروعة نظراً لصلاتها مع شبكات المافيا والشبكات الإجرامية، إلى 30 نوفمبر 2011. ومن ناحية أخرى، واصلت الحكومة الكونغولية جهودها لتنفيذ قرار التزام جوما الصادر في 23 يناير 2008 واتفاقات 23 مارس 2009 مع جماعات مسلحة كونغولية، منها المؤتمر الوطني للدفاع عن الشعب الذي تحول لتوه إلى حزب سياسي.

63- في سياق سلام تتأكد بشائره يوماً بعد يوم على الصعيد الميداني، التزمت الحكومة الكونغولية ببرنامج وطني طموح لتحقيق الاستقرار وإعادة الإعمار في المناطق الخارجة من النزاع، يسمى STAREC. ولقد صاحب إرساء سلطة الدولة من جديد في أقاليم شمال وجنوب كيفو جهداً لتطوير البنية التحتية الإقليمية وبرنامج الحد من الفقر. كما أن إنعاش التعاون الإقليمي من خلال المجموعة الاقتصادية لدول البحيرات العظمى والمؤتمر الدولي حول منطقة البحيرات العظمى، إنما يفتح آفاقاً جديدة للتنمية. أضف إلى ذلك، أنه في إطار المبادرة المدعومة لصالح

الدول الفقيرة المثقلة بالديون استفادت جمهورية الكونغو الديمقراطية من إجراءات مهمة لإلغاء ديونها مكافأة لما أحرزته من تقدم سياسي واقتصادي.

64- في ضوء ما تقدم، يجدر بالمؤتمر تشجيع جميع الأطراف الكونغولية المعنية على بذل قصارى جهدها من أجل الإعداد الجيد للانتخابات العامة بغية تعزيز التقدم المحرز.

ح. <u>السودان:</u>

(1) <u>جنوب السودان/اتفاقية السلام الشامل:</u>

65- كما يعلم المؤتمر، فإن عملية تنفيذ اتفاقية السلام الشامل صيغت بحيث تنتهي "بالاستفتاء حول تقرير المصير لشعب جنوب السودان"، وذلك في 9 يناير 2011. وبناءا عليه، فقد أجريت عملية التسجيل للاستفتاء ما بين 15 نوفمبر و8 ديسمبر 2010، وفي اطار التحضير لعملية التصويت، اعدت مراكز الاقتراع في شمال السودان وجنوبه إلى جانب بلدان أخرى مختارة وذلك بهدف تمكين السودانيين في المهجر من المشاركة في هذه الممارسة التاريخية، وفي 9 يناير 2011، بدأت عملية الاقتراع في استفتاء جنوب السودان، في موعدها المقرر، واستغرقت سبعة أيام. وبإجراء الاستفتاء بشكل سلمي يتسم بالمصداقية وفي الموعد المقرر، تكون البلاد قد استكملت النقطة المرجعية الأساسية لاتفاقية السلام الشامل، ويعتبر الاستفتاء نجاحا يحسب للرئيس عمر حسن البشير، والنائب الأول/سيلفاكير ميارديت، ولشعب السودان وأفريقيا.

66- اتسمت الفترة أيضا بالجهود المتجددة الرامية إلى تنفيذ المسائل العالقة لاتفاقية السلام الشامل (أبيي، ترسيم الحدود بين الشمال والجنوب، المشورة الشعبية في ولايتي النيل الأزرق وجنوب كردفان والترتيبات الأمنية)، وترتيبات ما بعد الاستفتاء (المواطنة، الترتيبات الاقتصادية، بما في ذلك اقتسام النفط، العملة،

الأصول والإلتزامات، الترتيبات الأمنية والمعاهدات الدولية وغيرها من المسائل القانونية). ويجدر بالملاحظة أن الاتحاد الأفريقي، من خلال فريق التنفيذ الرفيع المستوى، الذي يضم الرؤساء السابقين، تابومبيكي، وعبد السلام أبوبكر، وبيير بيويا، قد واصل لعب دور مركزي في مساعدة الأطراف على معالجة التحديات الماثلة.

67- كما ورد في تقرير مجلس السلم والأمن إلى المؤتمر في يوليو 2010، وفي أعقاب المناقشات التي جرت بين فريق التنفيذ الرفيع المستوى والطرفين وقع الأخيران مذكرة تفاهم في ميكلي، إثيوبيا، في 23 يونيو، وافقا بموجبها على اجراء المفاوضات حول ترتيبات ما بعد الاستفتاء على أساس ثنائي، حيث يعمل الفريق كمسهل، وبدعم من الإيجاد ومنتدى شركاء الإيجاد والأمم المتحدة، وخلال الفترة من 7–15 نوفمبر 2010 وعملا بمذكرة التفاهم في ميكلي، اجتمع طرفا اتفاقية السلام الشامل برعاية فريق التنفيذ الرفيع المستوى للتفاوض حول المسائل العالقة في تنفيذ الاتفاقية وترتيبات ما بعد الاستفتاء وتوصلا في 13 نوفمبر 2010 إلى اتفاق على وثيقة أساسية بعنوان " اطار تسوية المسائل العالقة ذات الصلة باتفاقية السلام الشامل والعلاقات المستقبلية بين الشمال والجنوب"، وفي هذا الإطار، أقر الطرفان بأن شعبي شمال السودان وجنوبه يرتبطان بأواصر تاريخية وثقافية واجتماعية وجغرافية واقتصادية وثيقة ولا يمكن لها أن تنفصم مهما كانت نتيجة الاستفتاء في يناير. في حالة التصويت لصالح انفصال الجنوب، تعهد الطرفان بخلق دولتين قادرتين على البقاء وبعدم الرجوع إلى الحرب أبدا، وتعهد الطرفان أيضا، باعتماد "حدود مرنة" من شأنها تعزيز الأمن المتبادل وحسن الجوار والتعاون الاقتصادي المثمر بينهما.

68- منذ ذلك الحين، وعلى الرغم من البطء، تم احراز بعض التقدم في المفاوضات حول ترتيبات لما بعد الاستفتاء، وكمتابعة لاجتماعات فريق التفاوض الرئيسي،

المنعقدة في جوبا، في 8-13 ديسمبر 2010 وبتسهيل من فريق التنفيذ الرفيع المستوى، اجتمع الطرفان مجددا في الخرطوم، في 18 ديسمبر وفي جوبا، يومي 22 و23 ديسمبر، ومن المقرر عقد اجتماعات أخرى لفريق التفاوض الرئيسي في فبراير 2011 بغية معالجة المسائل ذات الصلة بالعملة والنفط والأمن.

69- لقد اتضح أن مسألة أبيي تمثل واحدة من أصعب المسائل الخلافية في تنفيذ اتفاقية السلام الشامل، وعند استكمال التقرير، كان الفريق يجري المزيد من المشاورات مع الطرفين على أساس المقترحات التي قدمها لهما وذلك بغية التوصل إلى تسوية، ومن الواضح، كما أقر بذلك الفريق من خلال مباحثاته مع الطرفين، تسوية مسألة أبيي ينبغي أن تتسم بالشمولية، بحيث تغطي تنفيذ الاتفاقيات القائمة ولاسيما بروتوكول أبيي الوارد في الاتفاقية وبنده الذي ينص على اجراء استفتاء لسكان منطقة أبيي وذلك ليقرروا فيما إذا كانوا ينتمون إلى شمال السودان أو جنوبه، وحول قرار محكمة التحكيم الدائمة في لاهاي، بشأن وضع الحدود الشمالية لمنطقة أبيي. وسوف يأخذ أيضا في الاعتبار مفهوم أبيي بوصفها "جسراً" بين الشمال والجنوب، كما حددت ذلك الاتفاقية، ومصالح المجتمعات المحلية المعنية وسياق الترتيبات الأمنية لما بعد الاستفتاء.

(2) <u>دارفور:</u>

70- لا تزال الحالة الأمنية في دارفور تشكل مصدر قلق وذلك بسبب عدد من الأحداث التي أدت إلى فقدان الأرواح والنزوح، واندلعت مجددا الاشتباكات المتقطعة العنيفة بين القوات المسلحة السودانية والفصائل المتمردة وخاصة حركة العدل والمساواة وحركة جيش تحرير السودان (عبد الواحد)، كما جرت أيضا عمليات عسكرية ضد حركة تحرير السودان/مني في نوفمبر. إلا أن النزاعات العرقية الداخلية التي تكررت في النصف الأول من فترة اعداد التقرير، شهدت انخفاضا ملحوظا. في يوليو، طرأ تطور جديد مثير للقلق، وذلك باندلاع أعمال

العنف في معسكر كلمة للنازحين حيث حدثت اشتباكات عنيفة بين المجموعات المؤيدة لمحادثات السلام في الدوحة وتلك المناهضة لها مما أدى إلى فقدان العديد من الأرواح. وفي سبتمبر امتد النزاع إلى معسكر الحميدية، بالقرب من زالنجي، مفضيا إلى المزيد من فقدان الأرواح، وتسببت مذبحة المدنيين، التي جرت في سوق طابارا بنفس القدر من الانزعاج ويعد هذا هو الحدث الأسوأ من نوعه على مدى سنين عديدة، وإلى جانب المدنيين، فإن اليوناميد والوكالات الإنسانية تواصل تعرضها للهجمات المتقطعة وذلك على الرغم من الانخفاض الكبير في حوادث اختطاف السيارات وقد بلغت اليوناميد تقريبا قوتها المصرح بها.

71- تواصلت مفاوضات السلام حول دارفور، التي يجريها الوسيط المشترك للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة، جبريل باسولي، بدعم من دولة قطر، في 26 نوفمبر- 2 ديسمبر 2010، وأجرت الوساطة مشاورات داخل السودان بهدف التماس اسهامات المجتمع المدني بشأن المسائل العالقة في المفاوضات، إلى جانب توعية الجمهور بعملية السلام ودعمها، والتقت الوساطة أيضا بحركة العدل والمساواة وحركة جيش تحرير السودان (عبد الواحد)، وأسفرت المشاورات مع حركة العدل والمساواة عن استئناف المحادثات غير المباشرة حول وقف اطلاق النار بينها وحكومة السودان، وحتى الآن لا يزال البون شاسعا بينهما فيما يتعلق بالمتطلبات الأساسية. غادر الوفد الحكومي السوداني الدوحة في 31 ديسمبر وذلك تمشيا مع موقفه المعلن ووفقا للخط الزمني الذي حددته الوساطة، بيد أن الحكومة السودانية لا تزال تواصل تعاملها مع الوساطة وذلك بإرسالها فرق تفاوض مصغرة إلى الدوحة بهدف تسهيل الاختتام المبكر للاتفاق مع حركة التحرير والعدالة.

72- من الواضح أنه اليوم، وأكثر من أي وقت مضى، هناك حاجة عاجلة إلى عملية شاملة لتسوية النزاع في دارفور حيث يتعين أن تشمل الأطراف المتحاربة وغير

المتحاربة والأطياف الدارفورية وأصحاب المصلحة على أساس أجندة شاملة وتمشيا مع تقرير فريق التنفيذ الرفيع المستوى بشأن دارفور وتوصياته التي أصبحت بمثابة سياسة الاتحاد الأفريقي حول دارفور.

73- انطلاقاً من هذه الخلفية، فقد تم الاتفاق، خلال الاجتماع الثاني لمنتدى السودان التشاورى الذي يتم التناوب على رئاسته بين الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة والمنعقد في أديس أبابا، في 6 نوفمبر 2010، على أنه يتعين أن تؤدي مفاوضات الدوحة إلى وثيقة ختامية يتم استكمالها في موعد أقصاه ديسمبر 2010 وذلك وفقا للجدول الزمني المتفق عليه من قبل الأطراف، وسوف تكون نتائج الدوحة بمثابة نقطة الانطلاق الأولي للعملية السياسية في دارفور تحت رعاية فريق التنفيذ الرفيع المستوى واليوناميد وبالشراكة مع دولة قطر. في منتصف يناير، وخلال اجتماع ترأسه فريق التنفيذ الرفيع المستوى وبمشاركة اليوناميد وحكومة السودان والحكومة الأمريكية، تم التوصل إلى اتفاق بشأن إطلاق عملية سلام الدوحة في موعد أقصاه فبراير، وذلك كعملية مكملة لمحادثات السلام ومتزامنة معها. تم الاتفاق على الخطوط العريضة لمحادثات الدوحة، بما في ذلك التأكيد على أنه ينبغي أن تكون عملية مستقلة تتم بالاشتراك بين فريق التنفيذ الرفيع المستوى واليوناميد، وتجدر الإشارة أيضا إلى أن السلطات القطرية أكدت عزمها على استكمال مفاوضات الدوحة في أقرب وقت ممكن بالشراكة مع فريق التنفيذ الرفيع المستوى للاتحاد الأفريقي واليوناميد في تنفيذ المراحل المقبلة من العملية.

74- كما يتخذ الاتحاد الأفريقي، من خلال فريق التنفيذ الرفيع المستوى للاتحاد الأفريقي، الخطوات نحو المتابعة النشطة لتوصيات فريق الاتحاد الأفريقي حول السودان، كما أجازها مجلس السلم والأمن. وخلال الفترة قيد البحث، استمر الفريق في إشراك الحكومة السودانية في تفاصيل مقترحاته لتعزيز العدالة

والمصالحة، بما في ذلك التدابير المحددة لتعزيز المحاكم الجنائية الخاصة المعنية بالأحداث في دارفور، والتي ستكون بمثابة منتدى رئيسي لمقاضاة مرتكبي الجرائم في دارفور. ومن خلال عملية السلام في دارفور سوف يشجع الفريق المشاركة النشطة لسكان دارفور في عملية تحديد وإجازة التدابير المحددة المطلوبة لتنفيذ الاستراتيجية. كما سيستمر الفريق في إشراك الحكومة في إنشاء محكمة هجينة لمحاكمة الذين يقع عليهم الجزء الأكبر من المسؤولية فيما يتعلق بالجرائم التي ارتكبت في دارفور.

75- يقف السودان حالياً في مفترق الطرق في تاريخه الوطني؛ وسوف يسجل يوم 9 يوليو 2011 ذروة اتفاقية السلام الشامل، التي تمثل في حد ذاتها إنجازاً تاريخياً. ولقد واجه السودان خلال الفترة التي تلت توقيع اتفاقية السلام الشامل تحديات ضخمة. كانت هناك نجاحات وأيضاً إخفاقات، ولكن الحقيقة الوحيدة الهامة تمثلت في استدامة هذا السلام بين الشمال والجنوب وتنفيذ المكونات الرئيسية لاتفاقية السلام الشامل.

76- تشكل القيادة العنصر الأساسي الذي يرتهن به نجاح السودان في التغلب على التحديات خلال الأشهر القليلة القادمة في القيادة إذ أن الرئيس السوداني ونائبه الأول سوف يدعيان معاً وكل منهما على حدة إلى الاستمرار في ممارسة قيادة وطنية استثنائية. ويجب أن تتجاوز مثل هذه القيادة الاهتمامات والقيود الحزبية وأن تتعامل مع المسائل الحيوية وفق المنظور الذي تتطلبه.

1) العلاقات بين تشاد/السودان وبعثة الأمم المتحدة في جمهورية أفريقيا الوسطى وتشاد:

77- تواصلت عملية تطبيع العلاقات بين السودان وتشاد بشكل مرض حيث ضاعف مسؤولو البلدين مساعي النوايا الحسنة التي عززت علاقاتهما. كما مكن تنفيذ اتفاق إنجمينا من التكفل بالمشاكل التي كانت تعكر العلاقات بين البلدين لاسيما تأمين الحدود المشتركة والمشكلة المتكررة المتمثلة في توغل المجموعات

السياسية–العسكرية داخل التراب التشادي. تم من خلال تنفيذ البروتوكول حول تأمين الحدود تسوية الانشغال الأول من خلال إنشاء قوة المراقبة والتأمين المشتركة والانطلاق الفعال لأنشطتها. فيما يتعلق بالجانب الثاني، اتخذ البلدان الإجراءات اللازمة من أجل منع هذه المجموعات أو الحركات المتمردة من القيام بأنشطة مناهضة لبلد أو لآخر.

78- يجب على المؤتمر أيضاً أن يهنئ الرئيسين إدريس ديبي إيتنو وعمر حسن البشير على قرارهما السياسي الشجاع حول تطبيع العلاقات بين البلدين وتحية مثابرتهما في طريق الحوار والتشاور وحسن الجوار.

79- من ناحية أخرى، ومع المغادرة النهائية لبعثة الأمم المتحدة في جمهورية أفريقيا الوسطى وتشاد، في 31 ديسمبر 2010، قامت الحكومة التشادية حتى الآن، طبقا لالتزامها بالاضطلاع بمسؤولياتها التامة فيما يتعلق بضمان أمن وحماية السكان المدنيين في شرق تشاد، بما في ذلك اللاجئين والنازحين داخليا و العائدين ومجموعات الاستقبال، بالوفاء بواجباتها طبقا للقرار 1923 (2010) لمجلس الأمن للأمم المتحدة. وحسب الأمم المتحدة، يعتبر الوضع الأمني في تشاد "هادئا نسبيا"، بما في ذلك في مخيمات اللاجئين والنازحين داخليا، ويعزى ذلك، إلى درجة كبيرة، إلى يقظة السلطات المركزية والمحلية التشادية، وكذلك إلى الفيلق الأمني المندمج والدوريات المشتركة التشادية–السودانية على طول الحدود المشتركة.

ي. جمهورية أفريقيا الوسطى:

80- تميز الوضع السياسي في جمهورية أفريقيا الوسطى بمواصلة الجهود الرامية إلى تنظيم انتخابات عامة تم تأجيل تاريخ إجرائها عدة مرات. عقب اعتماد قانون دستوري من قبل الجمعية الوطنية في 10 مايو 2010، يسمح بتمديد ولاية رئيس الجمهورية وأعضاء البرلمان حتى تاريخ إجراء الانتخابات الرئاسية والتشريعية

القادمة، وقع رئيس الجمهورية في 30 يوليو 2010، على مرسوم يستدعي هيئة الناخبين ليوم 23 يناير 2011. في 10 أغسطس 2010، عرضت اللجنة الانتخابية المستقلة جدولا زمنياً تمت مراجعته والتوقيع عليه بالأحرف الأولى، يحدد انتخابات الجولة الأولى بتاريخ 23 يناير 2011 والجولة الثانية بتاريخ 20 مارس 2011. جرت عملية الإحصاء الانتخابي كما كان مقررا من 22 سبتمبر إلى 21 أكتوبر 2010. صدقت المحكمة الدستورية على قائمة المرشحين الخمسة للانتخابات الرئاسية و885 مترشحا للانتخابات التشريعية. وبالرغم من الصعوبات المادية والمالية التي واجهت اللجنة الانتخابية المستقلة، فإن التحضيرات جرت بشكل جيد.

81- لا تزال بعض المجموعات المتمردة في جمهورية أفريقيا الوسطى، لاسيما اتفاقية المواطنين من أجل العدالة والسلام (التي لم توقع على اتفاق السلام الشامل لليبرفيل)، تواصل نشاطها في الميدان، مثلما تدل على ذلك، من بين أمور أخرى، الهجمات المرتكبة من قبل عناصر اتفاقية المواطنين من أجل العدالة والسلام ضد مدينة بيراو، في شمال شرق البلاد. كما أن جيش الرب للمقاومة يواصل هجماته الإجرامية ضد السكان المدنيين، لاسيما في شرق البلاد، مما أدى إلى تفاقم الوضع الإنساني الذي هو مثير للقلق. أحدث الانسحاب النهائي لقوات بعثة الأمم المتحدة في جمهورية أفريقيا الوسطى وتشاد من بيراو، الذي بدأ في 15 أكتوبر 2010، في فراغاً أمنياً تم تداركه جزئيا من خلال تعزيز القوات المسلحة لجمهورية أفريقيا الوسطى ودعم الشركاء الثنائيين. فيما يتعلق بعملية نزع سلاح الأفراد المسلحين وإعادة إدماجهم، فهي لا تزال في مرحلتها الأولى، أي مرحلة نزع الأسلحة. غير أنه تجدر الإشارة هنا إلى الإرادة الطيبة للحكومة ومختلف المجموعات السياسية-العسكرية الموقعة على اتفاق ليبرفيل، وتعاونها.

82- لا تزال جمهورية أفريقيا الوسطى تواجه تحديات كثيرة، السياسية منها والأمنية والاقتصادية والاجتماعية. في هذا السياق، إن السير الجيد للانتخابات القادمة، واستكمال تنفيذ عملية نزع سلاح الأفراد المسلحين وإعادة إدماجهم، واعتماد الإجراءات المناسبة من أجل استعادة سلطة الدولة وتعزيز الأمن على كافة التراب وكذلك مواصلة الإصلاحات الاقتصادية، تكتسي أهمية بالغة. من الممكن أن يناشد المؤتمر الدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي التعبير عن تضامنها مع جمهورية أفريقيا الوسطى. كما أنه من الضروري أن يساهم المجتمع الدولي بشكل خاص في التعجيل بإصلاحات قطاع الأمن، وفي جهود إعادة الإعمار في فترة ما بعد النزاع بشكل عام.

ك. كوت ديفوار:

83- في حين تبدو كوت ديفوار، بعد عدة سنوات من الجهود المتواصلة من قبل المجتمع الدولي، لاسيما من قبل الرئيس بليز كومباوري بصفته وسيط المجموعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا في الحوار المباشر فيما بين الإيفواريين، بدعم الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة، تسير نحو خروج توافقي من الأزمة، تورطت البلاد في أزمة سياسية خطيرة ذات عواقب وخيمة سواء بالنسبة لكوت ديفوار أو بالنسبة لكل القارة. تميزت المرحلة التي أعقبت دورة كمبالا بمواصلة التحلي بروح الحوار والتشاور الأمر الذي أدى، في إطار تنفيذ الاتفاق السياسي لواجادوجو، إلى الاعتماد التوافقي في 6 سبتمبر 2010، للقائمة الانتخابية النهائية من قبل أعضاء الإطار الدائم للتشاور. في 9 سبتمبر 2010، وقع الرئيس لوران باجبو، طبقا لأحكام الاتفاق السياسي لواجادوجو، مرسوما رئاسيا يرخص بمنح بطاقة الهوية الوطنية للأشخاص المسجلين في هذه القائمة الانتخابية النهائية.

84- جرت الجولة الأولى من الانتخابات الرئاسية في 31 أكتوبر 2010 في ظروف جيدة وشهدت مشاركة جماعية (أكثر من 80 في المائة). احتل المرشحون

الرئيسيون الثلاثة في الساحة السياسية الإيفوارية المراتب الأولى في عملية الاقتراع على النحو التالي: لوران باجبو (الرئيس الخارج) 38،04 في المائة؛ ألسان واتارا (رئيس التجمع الديمقراطي للجمهوريين) 32،07 في المائة؛ هنري كونان بيديي (رئيس الحزب الديمقراطي لكوت ديفوار– التجمع الديمقراطي الأفريقي) 25،24 في المائة.

85– شهدت الجولة الثانية التي جرت في 28 نوفمبر 2010 والتي بلغت نسبة المشاركة فيها أكثر من 70 في المائة، تنافس المرشحين اللذين احتلا المرتبة الأولى في الجولة الأولى. يجدر بالذكر أن المرشح هنري كونان بيديي دعا مناصريه إلى التصويت، في الجولة الثانية، لصالح السيد ألسان واتارا، الذي أصبح مرشح تجمع الهوفواتيين للديمقراطية والسلام. كما شهدت الجولة الثانية مقابلة تلفزيونية اتسمت بالمجاملة، قدم المرشحان خلالها برنامجيهما ووعدا باحترام حكم صناديق الاقتراع ووجها نداء للمنتخبين للتحلي بالهدوء على عكس التوتر الذي ساد خلال الحملة الانتخابية. تم فرض حظر التجول بمرسوم رئاسي عشية عملية الاقتراع وتم تمديده بعد ذلك عدة مرات حتى تاريخ 21 ديسمبر 2010. وقد أجمعت بعثات المراقبة الانتخابية على نزاهة عملية الاقتراع وشفافيتها ومصداقيتها بشكل عام.

86– على عكس التوافق الذي بدا خلال الجولة الأولى، أثار الإعلان عن نتائج الجولة الثانية اختلافات عميقة. ففي حين لم تتمكن اللجنة الانتخابية المستقلة، الذي كان من المفروض أن تعلن عن النتائج المؤقتة في فترة ثلاثة أيام، أي حتى يوم الأربعاء 1 ديسمبر في منتصف الليل، من تحقيق التوافق بشأن التصديق على بعض الأصوات أم لا، أعلن رئيس المجلس الدستوري، في 2 ديسمبر، أن الموعد المحدد للجنة الانتخابية المستقلة قد نفذ وأن المجلس التماس قيامه بالبت في الاحتجاجات التي تم تقديمها والإعلان عن النتائج النهائية في الفترة المحددة

بسبعة أيام. بعد ذلك، أعلن رئيس اللجنة الانتخابية المستقلة أن ألسان واتارا تم انتخابه رئيسا للجمهورية بنسبة 54،10 في المائة مقابل 45،90 في المائة للوران باجبو. وبعد أن قام رئيس المجلس الدستوري بالبت في طلب المترشح باجبو بعد ظهر يوم 3 ديسمبر 2010 وقام بإلغاء الاقتراع في تسعة أقاليم في الشمال، أي 000 640 صوت، أعلن عن فوز هذا الأخير في الانتخابات الرئاسية بنسبة 51،45 في المائة من الأصوات مقابل 48،55 في المائة لمنافسه وقام بتنصيبه في اليوم التالي. في نفس اليوم، قام السيد ألسان واتارا بأداء اليمين عبر مراسلة وجهها إلى نفس المجلس الدستوري.

87- عقب الإعلان عن النتائج من قبل المجلس الدستوري، طبقا للقرار 1765 (2007) لمجلس الأمن وللاتفاقات المبرمة من قبل الأطراف الإيفوارية، قام الممثل الخاص للأمين العام للأمم المتحدة في كوت ديفوار، في 3 ديسمبر 2010، بإثبات صحة نتائج الجولة الثانية وأكد أن قرار المجلس الدستوري لا يطابق الأحداث. وأكد انتخاب السيد ألسان واتارا على أساس النتائج التي أعلنت عنها اللجنة الانتخابية المستقلة معتبرا أنه حتى وإن أخذت جميع الاحتجاجات للأغلبية الرئاسية في الاعتبار من خلال المحاضر، فإن الفائز الذي أعلنت عنه اللجنة الانتخابية المستقلة لا يتغير. دعّم مجلس الأمن للأمم المتحدة إثبات الفوز من قبل الممثل الخاص.

88- في هذا السياق، أسند رئيس المفوضية مهمة عاجلة، إلى الرئيس السابق تابو إمبيكي من جنوب أفريقيا، إلى أبيدجان، يومي 5 و 6 ديسمبر، وذلك من أجل تفادي تصاعد المواقف وبحث سبل ووسائل الخروج من الأزمة مع جميع العناصر الفاعلة المعنية. خلال اجتماعه الـــ251 المنعقد في 4 ديسمبر 2010، استند مجلس السلم والأمن على البيان الصحفي للاجتماع الـــ250 المنعقد في طرابلس على مستوى رؤساء الدول والحكومات في 30 نوفمبر 2010، من أجل

بحث الرفض التام للاتحاد الأفريقي لأي محاولة ترمي إلى فرض الأمر الواقع بهدف عرقلة العملية الانتخابية والتشكيك في الإرادة الشعبية مثلما تم التعبير عنها في 28 نوفمبر 2010، مع تحفظ احتمال اتخاذ الإجراءات المناسبة ضد مرتكبي الأعمال التي من شأنها التشكيك في نزاهة العملية الانتخابية. بعد ذلك اعترفت الدورة الاستثنائية لمؤتمر رؤساء الدول والحكومات للمجموعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا حول كوت ديفوار، المنعقدة في أبوجا في 7 ديسمبر 2010، بانتخاب ألسان واتارا رئيسا لكوت ديفوار ودعت السيد لوران باجبو إلى احترام نتائج الانتخابات الرئاسية مثلما صدقت عليها بعثة الأمم المتحدة في كوت ديفوار. وقررت أيضا تعليق مشاركة كوت ديفوار في جميع هيئات اتخاذ القرار إلى إشعار لاحق. في نفس الوقت، قرر مجلس السلم والأمن خلال اجتماعه الـــ252 المنعقد في 9 ديسمبر 2010، على أساس وثائق الاتحاد الأفريقي ذات الصلة، تعليق مشاركة كوت ديفوار في جميع أنشطة الاتحاد الأفريقي حتى يتمكن الرئيس المنتخب ديمقراطيا، السيد ألسان واتارا، من ضمان رئاسة الدولة فعليا. وجه مجلس السلم والأمن نداء قويا إلى السيد لوران باجبو ليحترم نتائج الانتخابات ويسهل، دون تأخير، تسليم السلطة إلى الرئيس المنتخب من أجل المصلحة العليا لكوت ديفوار وللمنطقة والقارة الأفريقية بأكملها. كما وجه الرئيس الحالي للاتحاد الأفريقي نداء مماثلا. واعترفت الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي وعدة شركاء دوليون بانتخاب السيد ألسان واتارا رئيسا لكوت ديفوار وطلبوا من السيد باجبو التخلي عن السلطة بسرعة وبصفة سلمية.

89- في 17 ديسمبر 2010، توجه رئيس المفوضية إلى أبوجا لإجراء المشاورات مع الرئيس جودلوك جوناتان، الذي يتولى الرئاسة الحالية للمجموعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، ثم ّإلى أبيدجان حيث التقى، رفقة رئيس لجنة المجموعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، فيكتور جبيهو، ومفوض السلم والأمن للاتحاد

الأفريقي، بمختلف العناصر الفاعلة المعنية، لاسيما الرئيس المنتخب ألسان واتارا والسيد لوران باجبو. بعد ذلك، وفي إطار تنفيذ بيان الاجتماع الـــ254 لمجلس السلم والأمن، طلب رئيس المفوضية من السيد رايلا أودينجا، رئيس وزراء جمهورية كينيا، ضمان متابعة الوضع في كوت ديفوار وفرص نجاح الجهود الجارية. شارك رئيس الوزراء، في 3 يناير 2011، إلى جانب رؤساء الرأس الأخضر وبنين وسيراليون، في بعثة مشتركة بين الاتحاد الأفريقي والمجموعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا في أبيدجان، لإجراء المحادثات مع الرئيس الخارج لوران باجبو والرئيس المنتخب، ألسان واتارا، حول الخروج من الأزمة الناجمة عن الانتخابات. قام رئيس الوزراء أودينجا بزيارة ثانية إلى أبيدجان يومي 17 و 18 يناير 2011، في حين واصل رئيس المفوضية ومفوض السلم والأمن إجراء جملة من المشاورات مع المجموعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا وعدة بلدان أفريقية وكذلك مع الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي وشركاء آخرين.

90- في هذا السياق، من الممكن أن يشجع مجلس السلم والأمن، الذي من المقرر أن يجتمع على مستوى رؤساء الدول والحكومات في 28 يناير 2011، الإيفواريات والإيفواريين، لاسيما مختلف المسؤولين والقادة السياسيين، إلى بذل كل ما في وسعهم لتغليب الحكمة والعقل من أجل المصلحة العليا لكوت ديفوار ولشعبها، في إطار الاحترام التام للإرادة الشعبية مثلما تم التعبير عنها في 28 ديسمبر 2010. في نفس الوقت، من الممكن أن يغتنم مجلس السلم والأمن هذه الفرصة ليؤكد مجددا إدانته القوية للمضايقات وانتهاكات حقوق الإنسان المرتكبة في مختلف مناطق كوت ديفوار. بإمكان مؤتمر الاتحاد الأفريقي أيضا أن يزن بكل بثقله في مجال تعزيز أهداف الديمقراطية والسلام في كوت ديفوار.

ل. ليبيريا:

91- استمرت ليبريا في إحراز تقدم مستمر نحو بناء السلام وإعادة الأعمار بعد انتهاء النزاع، مع التركيز على دعم المؤسسات الوطنية والإنعاش الاجتماعي والاقتصادي والتنمية. وفيما يتعلق بالجوانب الأمنية، تجدر الإشارة إلى الجهود التي بذلتها الحكومة الليبيرية، بالتعاون مع البلدان الأخرى لاتحاد نهر مانو، من أجل التصدي للتحديات المتصلة بالجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية، كما اتضح ذلك من خلال إنشاء وحدة الجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية في أكتوبر 2010، وهي تعد جزءاً من مبادرة ساحل غرب أفريقيا وخطة العمل الإقليمية للمجموعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا حول المسألة.

92- تجدر الإشارة إلى أن ليبيريا تم إدراجها رسمياً في أجندة لجنة الأمم المتحدة لبناء السلام في 16 سبتمبر 2010. ونتيجة لذلك، أجازت حكومة ليبيريا بالاشتراك مع التركيبة القطرية الليبيرية التابعة للجنة الأمم المتحدة لبناء السلام بيان الالتزام المتبادل ببناء السلام في منروفيا في 15 نوفمبر 2010. وقد حدد بيان الالتزام المتبادل المجالات ذات الأولوية، أي تحديداً تعزيز سيادة القانون، دعم إصلاح القطاع الأمني وتعزيز المصالحة الوطنية. كما أن تدشين اللجنة الوطنية المستقلة لحقوق الإنسان، التي طال انتظارها، في سبتمبر 2010، هو أيضاً خطوة مهمة من عدة أوجه باعتبار أن هذا الجهاز سوف يسعى إلى ضمان تنفيذ التوصيات التي وردت في تقرير لجنة الحقيقة والمصالحة كما أنها ستتصدى لقضايا أخرى لا تقل أهمية وتتعلق بحقوق الإنسان.

93- قد يرغب المؤتمر في أن يؤكد مجدداً ضرورة مواصلة الدعم من قبل أفريقيا وعموم المجتمع الدولي لمعاونة ليبيريا في دعم الإنجازات الهامة التي حققتها على مدى السنوات القليلة الماضية. وقد يود المؤتمر أيضاً أن يشجع حكومة ليبيريا

وأصحاب المصلحة الآخرين على الاستمرار في بذل جهودهم، بما في ذلك من خلال التنظيم السلس للانتخابات العامة المقرر إجراؤها خلال العام الحالي.

م. النيجر:

94- خلال دورة كمبالا، أحاط المؤتمر علماً بالبرنامج الزمني للفترة الانتقالية وبعملية إعادة النظام الدستوري إلى البلاد، كما حددتهما سلطات الأمر الواقع في النيجر بالتشاور مع الأحزاب النيجرية، وطلب من جميع الفاعلين النيجريين العمل من أجل ضمان تنفيذهما الدقيق. ووجه المؤتمر نداءً إلى الدول الأعضاء وإلى المجتمع الدولي لتقديم الدعم المطلوب لحسن سير الفترة الانتقالية وبخاصة الانتخابات، وكذلك تقديم المساعدة الضرورية لمواجهة حالة نقص المواد الغذائية في النيجر.

95- خلال الفترة قيد البحث، تحقق تقدّم ملموس في إعادة النظام الدستوري، بعد تنظيم استفتاء دستوري يوم 31 أكتوبر 2010 من أجل اعتماد الدستور الجديد. ومن المقرر أن تجرى الانتخابات الرئاسية في 31 يناير 2011 . وواصل المبعوث الخاص لرئيس المفوضية اتصالاته الوثيقة مع جميع الفاعلين المعنيين لتسهيل تتويج الفترة الانتقالية. علاوة على ذلك، قام مفوض السلم والأمن بزيارة إلى نيامي يومي 13 و 14 يناير 2011 في إطار بعثة مشتركة بين الاتحاد الأفريقي والمجموعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والأمم المتحدة، من أجل تقييم الوضع وتشجيع جميع الأطراف على العمل على إنجاح المرحلة الانتقالية وعودة النظام الدستوري من خلال إنجاح الانتخابات الرئاسية والتشريعية. وحتى وقت استكمال هذا التقرير، كان من المقرر أن يقوم المبعوث الخاص لرئيس المفوضية إلى النيجر بمهمة إلى نيامي امتداداً للزيارة التي قام بها مفوض السلم والأمن.

96- يتعين على المؤتمر توجيه نداء إلى الأحزاب السياسية وإلى الفاعلين المعنيين بالمسار الانتقالي لكي يضعوا المصلحة العليا للنيجر فوق الاعتبارات الحزبية

وغيرها، لتسهيل التعجيل باستكمال عملية إعادة النظام الدستوري إلى البلاد وأداء رئيس الجمهورية الجديد اليمين في 6 أبريل 2011 على أبعد تقدير.

ن. جمهورية غينيا:

97- خلال الفترة قيد البحث، واصل الاتحاد الأفريقي والمجموعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا جهودهما، ولاسيما عبر مجموعة الاتصال الدولية حول غينيا التي يرأسها الاتحاد والمجموعة بصفة مشتركة، من أجل تسهيل تتويج الفترة الانتقالية وحسن سير الانتخابات، وذلك بالتنسيق الوثيق مع الوسيط في الأزمة الغينية الرئيس بليز كومباوري، رئيس بوركينا فاسو، وبدعم من الأمم المتحدة من خلال الممثل الخاص للأمين العام في غرب أفريقيا السفير سعيد جنيت.

98- في هذا الإطار، قام المرشحان سيلو دالين ديالو وألفا كوندي اللذان تصدرا الجولة الأولي من الانتخابات الرئاسية التي أجريت في 4 يونيو 2010 بالتوقيع على بروتوكول تفاهم في 3 سبتمبر 2010 في واجادوجو، برعاية الرئيس بليز كومباوري. وعلى إثر ذلك، وبعد مشاورات أجرتها مجموعة الاتصال الدولية حول غينيا في إطار اجتماعها السابع عشر في كوناكري 5 نوفمبر 2010، قام المرشحان كذلك بالتوقيع على بيان مشترك أكدا فيه التزامهما بالعمل على إجراء اقتراع حر وديمقراطي في جو من الهدوء عبر كافة أنحاء التراب الوطني، طبقا لبروتوكول التفاهم الموقع عليه في واجادوجو.

99- في 7 نوفمبر 2010 أجريت الجولة الثانية من الانتخابات الرئاسية التي أجلت عدة مرات. وأعلنت اللجنة الانتخابية الوطنية المستقلة عن النتائج المؤقتة التي أشارت إلى فوز ألفا كوندي بنسبة 52.52% من الأصوات المعبر عنها، مقابل 47.84% لمنافسه سيلو دالين ديالو. وفي 2 ديسمبر 2010، أعلنت المحكمة العليا عن النتائج النهائية مع تأكيد فوز ألفا كوندي بنسبة 52.5% من الأصوات المعبر عنها، مقابل 47.5% لمنافسه سيلو دالين ديالو. وتجدر الإشارة إلى وقوع

مواجهات بين بعض مناضلي المرشح المنهزم وقوات الأمن في 17 نوفمبر 2010 مما دفع رئيس الفترة الانتقالية إلى إعلان حالة الطوارئ عبر كامل التراب الوطني.

100- خلال الاجتماع الـ248 المنعقد في 13 نوفمبر 2010، أعرب مجلس السلم والأمن عن ابتهاجه لسير الجولة الثانية من الانتخابات الرئاسية في ظروف سادها السلم والطمأنينة، وهنأ الغينيات والغينيين على مشاركتهم الجماعية في هذه الانتخابات مؤكدين بذلك تمسكهم بالديمقراطية وعزمهم على إنجاح المرحلة الانتقالية التي أعقبت البيان المشترك الموقع عليه في واجادوجو في 15 يناير 2010، والتي توجت بعودة النظام الدستوري. ففي هذا السياق، قرر مجلس السلم والأمن خلال اجتماعه الـ252 يوم 9 ديسمبر 2010، رفع الإجراء الخاص بتعليق مشاركة غينيا في أنشطة الاتحاد الأفريقي، وكذلك العقوبات المفروضة على كل من عرقل بأعماله وتصرفاته عملية إعادة النظام الدستوري إلى البلاد. وفي 21 ديسمبر 2010، أقيم حفل تنصيب الرئيس ألفا كوندي، بحضور عدة رؤساء دول وحكومات من المنطقة ومن بعض الدول الأفريقية وغيرها.

س. غينيا بيساو:

101- يمكن للمؤتمر أن يشير إلى الأهمية التاريخية التي يمثلها انتخاب رئيس بصفة ديمقراطية في غينيا، ويمكنه توجيه نداء إلى جميع شركاء غينيا الذين، بفضل مساعدتهم المتواصلة طوال الفترة الانتقالية، أقاموا الدليل على إرادتهم في العمل من أجل تنمية هذه البلاد ومواصلة وتكثيف مساندتهم له، في وقت ستعكف فيه السلطات الجديدة على تولي المهمة الشاقة من أجل النهوض بالبلاد وتحقيق تنميتها الاقتصادية والاجتماعية.

102- تنفيذاً لمقررات الاتحاد الأفريقي ذات الصلة، فتحت المفوضية مكتباً للاتصال للاتحاد الأفريقي في غينيا بيساو تحسباً لنشر بعثة الاستقرار المشتركة بين الاتحاد

الأفريقي والمجموعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا. ويرأس هذا المكتب ممثل خاص في شخص البروفسور سيبتياو سيلفا ايساتا، نائب وزير العلاقات الخارجية السابق لأنجولا. وتقتضي مهمته تواجداً فعلياً ومنسقاً للمجتمع الدولي في غينيا بيساو، كما يتطلب تنسيقاً للجهود مع المجموعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا ولجنة الاستقرار والأمن والأمم المتحدة.

103- بمجرد توليه مهامه في 4 أكتوبر 2010، اتخذ الممثل الخاص عدداً من المبادرات الرامية إلى تعزيز مواكبة الاتحاد الأفريقي لعملية تعزيز السلم في البلاد. وتجدر الإشارة هنا إلى الجهود المتخذة من أجل تعزيز الانسجام على رأس الدولة، بفضل تحسين العلاقات بين رئيس الجمهورية مالام بكاي سانيانج ورئيس الوزراء كارولوس جوميس جينيور، والعمل المتواصل مع المؤسسات في غينيا بيساو، مما أدى إلى قبول برلمان غينيا بيساو لمقترحات الاتحاد الأفريقي الرامية إلى اعتماد تشريع يعتبر امتلاك ونقل وتحويل وتهريب المخدرات جريمة، من ناحية، وإلى إنشاء لجنة لتقصى الحقائق والمصالحة من ناحية أخرى، ثم التدخل لدى الشركاء الثنائيين والمتعددي الأطراف لغينيا بيساو، الممثلين في بيساو، من أجل توفير الظروف الملائمة التي تسمح للسلطات المختصة بملاحقة ومكافحة الاتجار بالمخدرات بصفة واقعية وفعالة.

104- خلال الاجتماع الـ247 المنعقد في 2 نوفمبر 2010، أعرب مجلس السلم والأمن عن ارتياحه من التطورات الجارية في غينيا بيساو. ومن ناحيتها، طلبت الدورة الوزارية الثامنة والعشرون لمجلس الوساطة والأمن للمجموعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا المنعقدة في أبوجا في 24 نوفمبر 2010 ، من اللجنة المشتركة بين المجموعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا ولجنة الاستقرار والأمن إنشاء آلية للتنسيق للتعجيل بتنفيذ خارطة الطريق حول إصلاح قطاع الدفاع والأمن في غينيا بيساو. وخلال الاجتماع الـ255 المنعقدة في 23 ديسمبر 2010، أكد مجلس

السلم والأمن ما ورد في بيان اجتماعه الـــ247 ، وأحاط علماً بتوصيات الدورة الوزارية لمجلس الوساطة والأمن للمجموعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، وطلب من المفوضية بذل المساعي الضرورية لدى الشركاء الثنائيين والمتعددي الأطراف لغينيا بيساو من أجل عقد مؤتمر المانحين في أقرب وقت ممكن، لتسهيل تنفيذ خارطة الطريق حول إصلاح قطاع الدفاع والأمن في غينيا بيساو، والإعلان عن منح مساهمات ملائمة. من ناحية أخرى وفي إطار تنفيذ مقررات الاجتماعين الـــ247 والـــ255 لمجلس السلم والأمن ، تقترح المفوضية إيفاد بعثة من الخبراء لمساعدة برلمان غينيا بيساو على إعداد تشريع يعتبر امتلاك ونقل وتحويل وتهريب المخدرات جريمة. وفي نفس الوقت، ومن أجل إنشاء لجنة تقصي الحقائق والمصالحة في أحسن الظروف، تظل مفوضية الاتحاد الأفريقي على استعداد لتقديم مساعدتها لسلطات غينيا بيساو التي أعربت عن رغبتها في الاستفادة من التجارب المماثلة التي وقعت في مناطق أخرى.

105- يمكن للمؤتمر أن يوجه نداء عاجلا إلى جميع الأطراف المعنية لبذل كل ما في وسعها من أجل عقد مؤتمر المانحين الذي تأجل عدة مرات والذي سوف تساهم نتائجه في تسهيل إنجاز البرنامج ذي الأولوية الذي طال انتظاره والمتمثل في تنفيذ خارطة الطريق حول إصلاح قطاع الدفاع والأمن في غينيا بيساو.

ع. تونس:

106- خلال الأسابيع الأخيرة، شهد الوضع السياسي في تونس تحولاً جذرياً تميز بالخصوص بتنحي الرئيس زين العابدين بن علي عن السلطة. وقد بدأت الأحداث التي هزت تونس، يوم 17 ديسمبر 2010 عندما قام شاب بائع متجول للخضروات والفواكه بإحراق نفسه أمام مبني إداري في بلدة سيدي بوزيد بوسط البلاد. وامتدت الحركة إثر ذلك بصفة تدريجية إلى سائر أنحاء البلاد بما في ذلك تونس العاصمة، وشاركت فيها جماهير أكثر فأكثر عدداً ولاسيما الشبان الذين

كانوا يبحثون عن العمل، من بين أمور أخرى، وقد اتخذت هذه المطالب منعطفاً سياسياً امتد ليشمل استنكار القمع البوليسي الذي تسبب في عشرات من الضحايا وفي إعاقة الحريات العامة وفي الفساد، وكذلك المطالبة بنشر الديمقراطية في البلاد.

107- اختلف رد السلطات على هذه الاحتجاجات مع مرور الوقت. فقد أدانت في البداية، أعمالا تقوم بها أقلية من المتطرفين والمشاغبين ضد مصالح البلاد، قبل أن تعلن عن خلع بعض الوزراء عن مناصبهم، ثم الإعلان عن التكفل بالفئات المستضعفة من السكان بصفة أحسن، والإشارة أخيراً إلى أن رسالة المتظاهرين قد وصلت. وفي 12 يناير، أعلن الرئيس بن علي عن فصل وزير الداخلية، في حين، تم فرض حظر التجول في العاصمة وضواحيها. ومع تصاعد حدة المظاهرات الشعبية، أعلن الرئيس بن علي، يوما بعد ذلك، في خطاب له كان الثالث من نوعه منذ قيام الأزمة، على أنه لن يترشح لولاية جديدة عام 2014. وقال أن حاشيته قد ضللته عن فهم الوضع الناشئ، وأمر قوات الأمن بعدم استعمال أسلحتها والذخيرة الحية، ووعد بتعزيز الحريات بما فيها حرية الصحافة. تبع هذه الإجراءات حل الحكومة والإعلان عن تنظيم انتخابات تشريعية مبكرة، وكذلك فرض حالة الطوارئ. وعلى الرغم من كل ذلك تواصلت المواجهات . وفي هذا السياق، أعلن الوزير الأول محمد الغنوشي في 14 يناير 2011 أن الرئيس بن علي أصبح عاجزاً عن ممارسة مهامه مؤقتاً، وأعلن أنه يتولى مهام رئيس الجمهورية بالإنابة إلى أن يتم إجراء الانتخابات، في حين أشارت الأوساط المأذونة إلى رحيل السيد بن علي من البلاد.

108- منذ ذالك الحين، تسارعت الأحداث. فمن ناحية تولى رئيس الجمعية الوطنية السيد فؤاد مبزّع محل السيد غنوشي منصب رئيس الدولة بالإنابة طبقاً لأحكام الدستور ذات الصلة، بعد تأكيد المجلس الدستوري تخلي الرئيس بن علي نهائياً عن السلطة

والإعلان عن فترة انتقالية. ومن ناحية أخرى، تم تشكيل "حكومة انتقالية للوحدة الوطنية تكون مهمتها تنظيم انتخابات تشريعية ورئاسية في غضون 6 شهور. تجدر الإشارة مع ذلك، إلى أن هذه الحكومة قد وجهت ضدها عدة انتقادات من جانب أولئك الذين يعارضون تواجد وزراء ينتمون إلى التجمع الدستوري الديمقراطي، في مناصب رئيسية، مما دفع هؤلاء إلى التخلي عن عضويتهم في هذا الحزب. أما في صميم الموضوع، اتخذت الحكومة عدداً من الإجراءات لتهدئة الوضع ولاسيما فيما يتعلق بتسريح السجناء السياسيين، واعتماد مشروع قانون العفو العام بخصوص الأحكام القضائية ذات الطابع السياسي، والموافقة على الأحزاب السياسية التي تطلب الاعتراف بها، وإحياء ذكرى ضحايا أعمال العنف، واستعادة الدولة للأملاك المنقولة والممتلكات العقارية التي هي في حوزة التجمع الدستوري الديمقراطي.

109- يمكن للمؤتمر، امتداداً للبيان الصحفي الصادر عن مجلس السلم والأمن في 15 يناير 2011، أن يعرب عن تضامنه مع الشعب التونسي. ويمكن للمؤتمر أيضاً أن يوجه نداء عاجلا إلى الأطراف السياسية الفاعلة في تونس وإلى الشعب التونسي للعمل سوياً في ظل الوحدة والتوافق واحترام الشرعية، على ضمان فترة انتقالية سلمية وديمقراطية تسمح للتونسيين باختيار قادتهم بكل حرية من خلال انتخابات مفتوحة وديمقراطية وشفافة.

ص. الصحراء الغربية:

110- خلال الفترة قيد البحث، لم يتم إحراز أي تقدم في السعي إلى إيجاد حل عادل ونهائي للنزاع حول الصحراء الغربية، وذلك على الرغم من جهود السلام التي لا تزال تبذل تحت رعاية الأمم المتحدة. ولقد قام السفير كريستوفر روس المبعوث الشخصي للأمين العام للأمم المتحدة بزيارته الرابعة للمنطقة في الفترة من 18

إلى 25 أكتوبر 2010 لمواصلة مشاوراته مع المغرب وجبهة البوليساريو، وكذلك مع الجزائر وموريتانيا، كدولتي جوار.

111- وعليه، أجرى المبعوث الخاص الجولتين الثالثة والرابعة من المباحثات غير الرسمية بين الأطراف يومي 8 و9 نوفمبر ومن 16 إلى 18 ديسمبر 2010 في مانهاسيت، نيويورك. وبينما اتفق الأطراف على مواصلة الجولتين الخامسة والسادسة للمباحثات غير الرسمية يومي 21 و22 يناير وفي مارس 2011، على التوالي، لم يتم إحراز أي تقدم بسبب اشتراط المغرب مسبقاً أن يكون اقتراحها بشأن الاستقلال هو الأساس الوحيد للمباحثات، مع استبعاد اقتراح جبهة البوليساريو إجراء الاستفتاء والذي يشمل أيضاً خيار الاستقلال.

112- كان من شأن الأحداث المؤلمة التي وقعت في لعيون في 8 نوفمبر 2010 نتيجة الهجوم الذي شنته القوات المغربية على المخيم المسالم للمحتجين الصحراويين في ضواحي المدينة، أن ألقت الضوء على ضرورة تجديد الجهود من أجل التوصل إلى حل لهذا النزاع يتمشى مع قرارات مجلس الأمن والجمعية العامة للأمم المتحدة ذات الصلة والتي تنص على حق شعب الصحراء الغربية تقرير مصيره بحرية. وسوف تواصل المفوضية دعمها لذلك اتساقاً مع الأحكام ذات الصلة لخطة عمل طرابلس التي تنص على إجراء استفتاء حول حق تقرير المصير يختار شعب الصحراء الغربية من خلاله بحرية إما الاستقلال وإما الاندماج في المملكة المغربية.

سابعاً: الخاتمة:

113- على الرغم من التقدم المحرز وضخامة الجهود المبذولة، فإن الوضع العام من حيث السلم والأمن لا يزال مع ذلك ناقصاً، كما يشهد على ذلك تطور الوضع في كوت ديفوار، والأحداث الجارية في تونس، واستمرار الأزمة في دارفور، والعنف الذي لا تزال تعاني منه الصومال. علاوة على ذلك، فإن الطريق المسدود الذي

آلت إليه أزمة الصحراء الغربية وعملية السلام بين إرتريا وإثيوبيا يبرزان ضرورة القيام بأعمال متواصلة من أجل الإسهام في فتح آفاق السلام على مستوى القارة قاطبة.

114- لا تزال القارة تواجه كذلك عنف الإرهاب. فبعد الاعتداءات الإجرامية التي شهدتها كمبالا في يوليو الماضي، وقعت أحداث مماثلة في عدد من المناطق الأخرى. ويتعلق الأمر بالخصوص بمنطقة الساحل الصحراوية وما شهدته من اختطاف الرهائن وغير ذلك من الأعمال الإرهابية التي وقعت خلال الشهور الأخيرة في نيجيريا حيث وقع اعتداء يوم الاحتفال بالذكرى الخمسين لاستقلال هذا البلد، ثم في مصر حيث وقع اعتداء ضد كنيسة في الإسكندرية. إن هذا الوضع يستدعي رداً أكثر تنسيقا من جانب البلدان الأفريقية على أساس وثائق الاتحاد الأفريقي ذات الصلة ومقررات أجهزة الاتحاد الأفريقي ومن بينها تلك الصادرة عن مجلس السلم والأمن في 22 نوفمبر 2010.

115- بصفة أعمّ، يتعين تكثيف الجهود من أجل تسوية النزاعات القائمة وتعزيز السلم في البلدان والأقاليم التي شملتها. وبصفة أساسية وطبقاً لأهداف البروتوكول المؤسس لمجلس السلم والأمن، ينبغي أن يكون رفيع النزاعات في صميم جهود الاتحاد الأفريقي. وفي هذا الشأن، يتحتم على الدول الأعضاء، التي لم تقم بذلك حتى الآن، التصديق على وثائق الاتحاد الأفريقي المتعلقة بالحكم وحقوق الإنسان والديمقراطية، وأن تلتزم بدقة بتعهداتها، علماً بأن احترامها سيساهم بقدر كبير في منع النزاعات بطريقة مؤسسية. كما ينبغي للدول الأعضاء أن تقدم تعاونها المطلوب بما يسمح للاتحاد الأفريقي من أداء مهمته بصفة فعالية من حيث المنع المباشر للنزاعات طبقاً لالتزاماته الواردة في البروتوكول المؤسس لمجلس السلم والأمن.

AFRICAN UNION
الاتحاد الأفريقي

UNION AFRICAINE
UNIÃO AFRICANA

Addis Ababa, ETHIOPIA P. O. Box 3243 Telephone 251115 517700
Website: www.africa-union.org

ASSEMBLY/AU/5 (XVI)
ANNEX.1

أعضاء مجلس السلم والأمن

(2013-2010)

—

أعضاء مجلس السلم والأمن (2010–2013)

1. بنين
2. بوروندي
3. تشاد
4. كوت ديفوار
5. جيبوتي
6. غينيا الاستوائية
7. كينيا
8. ليبيا
9. مالي
10. موريتانيا
11. ناميبيا
12. نيجيريا
13. رواندا
14. جنوب أفريقيا
15. زيمبابوي

AFRICAN UNION
الاتحاد الأفريقي

UNION AFRICAINE
UNIÃO AFRICANA

Addis Ababa, ETHIOPIA P. O. Box 3243 Telephone 251115 517700
Website: www.africa-union.org

ASSEMBLY/AU/5 (XVI)
ANNEX.2

اجتماعات وإحاطات دورات مجلس السلم الأمن للإتحاد الأفريقي

يوليو 2010–يناير 2011

—

الملحق 2

اجتماعات وإحاطات دورات مجلس السلم الأمن للإتحاد الأفريقي يوليو 2010-يناير 2011

اجتماع/إحاطة	التاريخ	جدول الأعمال	البيان/المدخلات الأخرى	وثائق العمل
الدورة الـــ235	2 يوليو 2010	بحث تقرير رئيس المفوضية حول فريق الاتحاد الأفريقي الرفيع المستوى بشأن التنفيذ في السودان	بيان مجلس السلم والأمن PSC/PR/COMM.(CCXXXV)	تقرير رئيس المفوضية PSC/PR/2(CCXXXV)
الدورة الـــ236	5 يوليو 2010	1-تحسين طريق بحث النزاعات وأوضاع الأزمات وصياغة البيانات 2-إحاطة حول التطورات الأخيرة في جزر القمر	بيان مجلس السلم والأمن: PSC/PR/COMM(CCXXV1)	الوثائق: 1-اتفاقية الاتحاد الأفريقي بشأن جزر القمر لإدارة الفترة الانتقالية 2-برنامج مقترح بشأن جمهورية كوت ديفوار (رئيس مجلس السلم والأمن لشهر يوليو 2010)
الدورة الـــ238	11أغسطس 2010	إحاطة حول التطورات الأخيرة في الوضع في كوت ديفوار	البيان الصحفي: PSC/PR/BR(CCXXX1X)	
الدورة الـــ239	24أغسطس 2010	إحاطة حول التطورات الأخيرة في الوضع في الصومال	البيان الصحفي: PSC/PR/BR(CCXXX1X)	
الدورة الـــ240	8 أغسطس 2010	إحاطة من إدارة الشؤون السياسية حول الانتخابات الرئاسية المقبلة في كوت ديفوار		
الدورة الـــ241	23 سبتمبر2010	1-إحاطة من المفوضية حول تنفيذ مقررات		

اجتماع/إحاطة	التاريخ	جدول الأعمال	البيان/المدخلات الأخرى	وثائق العمل
		الاتحاد الأفريقي والإيجاد بشأن الصومال 2-التحضير للبعثة الميدانية إلى كوت ديفوار		
الدورة الـــ242	4 أكتوبر 2010	إحاطة حول التطورات في الوضع في النيجر 2-إحاطة حول التطورات في الوضع في جمهورية غينيا	البيان: PSC/PR/BR.(CCXX11)	
الدورة الـــ243	6 أكتوبر 2010	التحضيرات لاجتماع مجلس السلم والأمن للإتحاد الأفريقي ومجلس السلم والأمن للاتحاد الأوروبي		
الدورة الـــ244	13اكتوبر 2010	التحضير للاجتماع الوزاري حول الصومال		
الدورة الـــ245	15 أكتوبر 2010	بحث تقرير رئيس المفوضية عن الوضع في الصومال 2-إحاطة حول السودان	البيان الصحفي: PSC/MIN/1(CCXXXV)	التقرير عن الصومال PSC/MIN/1(CCXXXV)
الدورة الـــ246	28أكتوبر2010	1-بحث تقرير البعثة الميدانية لمجلس السلم والأمن	البيان: PSC/PR/Comm.1(CCXLV1)	التقرير عن كوت ديفوار PSC/PR/(CCXLV1)

اجتماع/إحاطة	التاريخ	جدول الأعمال	البيان/المدخلات الأخرى	وثائق العمل
		إلى كوت ديفوار 2-إحاطة حول الصومال		
الدورة الـــ247	2 نوفمبر 2010	إحاطة حول الوضع في غينيا بيساو	البيان : PSC/PR/BR.(CCXLVII)	
الدورة الـــ248	13 نوفمبر 2010	1-إحاطة حول التطورات الأخيرة في الوضع في كل من غينيا، كوت ديفوار والنيجر 2-إحاطة حول بعثة اللجنة الوزارية للإتحاد الأفريقي بشأن إعادة إعمار السودان لفترة ما بعد النزاع 3-إحاطة حول عملية أماني آفريكا	البيان: PSC/PR/BR.(CCXLVIII) Rev.1	
الدورة الـــ249	22نوفمبر 2010	بحث تقرير رئيس المفوضية عن التدابير الخاصة بتعزيز التعاون في مجال منع الإرهاب ومكافحته	البيان: 11PSC/PR/COMM.(CCXLVIX)	التقرير عن الإرهاب PSC/PR/2(CCXLIX)
الدورة الـــ250	30نوفمبر 2010	1-بحث التقرير المرحلي لرئيس المفوضية عن تنفيذ إعلان طرابلس حول تسوية النزاعات في أفريقيا وتعزيز السلم	بيان صحفي: كوت ديفوار PSC/PR/COMM.2(CCL) بيان صحفي: السودان PSC/PR/COMM.1(CCL)	تقرير حول إعلان طرابلس وخطة العمل PSC/AHG/2(CCL) تقرير حول السودان

اجتماع/إحاطة	التاريخ	جدول الأعمال	البيان/المدخلات الأخرى	وثائق العمل
		والأمن بموجب خطة عمل طرابلس 2-بحث تقرير رئيس المفوضية عن الوضع في السودان وأنشطة فريق التنفيذ للاتحاد الأفريقي الرفيع المستوى بشأن السودان		PSC/AHG/3(CCL)
الدورة الـــ251	4 ديسمبر 2010	إحاطة حول الوضع في كوت ديفوار	بيان صحفي PSC/PR/BR(CCL1)	
الدورة الـــ252	9 ديسمبر 2010	1-إحاطة حول الوضع في كل من كوت ديفوار وغينيا كوناكري 2-التحضير للبعثة الميدانية إلى السودان(15-18 ديسمبر 2010) وللاجتماع المشترك بين مجلس السلم والأمن للاتحاد الأفريقي ومجلس السلم والأمن لجامعة الدول العربية (18-19 ديسمبر 2010)	البيان: PSC/PR/COMM.1(CCLI) PSC/PR/COMM.2(CCLII)	إحاطة حول البعثة الميدانية لمجلس السلم والأمن إلى السودان (الخرطوم، الفاشر وجوبا) 15-18 ديسمبر 2010 ..... اجتماع مشترك بين مجلس السلم والأمن للاتحاد الأفريقي ومجلس السلم والأمن لجامعة الدول العربية) القاهرة 18-19 ديسمبر 2010
الدورة الـــ253	14 ديسمبر 2010	التحضيرات للبعثة الميدانية لمجلس السلم والأمن إلى السودان من 15-17 ديسمبر 2010		
الدورة الـــ254	21 ديسمبر 2010	1-إحاطة حول التطورات الأخيرة في	البيان: PSC/PR/COMM.1(CCLIV)	

اجتماع/إحاطة	التاريخ	جدول الأعمال	البيان/المدخلات الأخرى	وثائق العمل
		الوضع في كوت ديفوار 2-إحاطة حول الوضع في السودان	PSC/PR/COMM.2(CCLV) Rev.2	
الدورة الـــ255	23ديسمبر2010	1-تقرير رئيس المفوضية عن الوضع في جمهورية أفريقيا الوسطى 2-إحاطة حول الوضع في غينيا بيساو	بيان صحفي حول جمهورية أفريقيا الوسطى PSC/PR/COMM.2(CCLV) بيان صحفي حول غينيا PSC/PR/COMM.2(CCLV)	التقرير عن جمهورية أفريقيا الوسطى PSC/PR/2(CCLV)
الدورة الـــ256	10يناير2010	إحاطة حول الوضع في السودان	البيان الصحفي: PSC/PR/COMM.2(CCLVI)	
الدورة الـــ257	15يناير2010	بحث الوضع في تونس	البيان الصحفي: PSC/PR/COMM.2(CCLVI)	

—

AFRICAN UNION
الاتحاد الأفريقي

UNION AFRICAINE
UNIÃO AFRICANA

Addis Ababa, ETHIOPIA P. O. Box 3243 Telephone 251115 517700
Website: www.africa-union.org

ASSEMBLY/AU/5 (XVI)
ANNEX.3

مشروع بيان صحفي
للاجتماع التشاوري المشترك بين
لجنة الأمن والسلام التابعة للاتحاد الأوروبي
ومجلس السلم والأمن للاتحاد الأفريقي
بروكسل، 18 أكتوبر 2010

—

مشروع بيان صحفي

للاجتماع التشاوري المشترك بين لجنة الأمن والسلام التابعة للاتحاد الأوروبي ومجلس السلم والأمن للاتحاد الأفريقي

بروكسل ، 18 أكتوبر 2010

(1) اللجنة السياسية والأمنية التابعة للاتحاد الأوروبي ومجلس السلم والأمن للاتحاد الافريقي عقدا اجتماعهما التشاوري الثالث المشترك في بروكسل.

(2) ناقشا قضايا منع النزاعات والأزمات، حيث دعيا الاطراف السودانية أن تظل ملتزمة باتفاق السلام الشامل وان تعمل على إحراز تقدم بشأن إجراء استفتاء في أبيي وجنوب السودان. أكد الجانبان على أهمية ان يتم اجراء هذه العمليات بصورة موثوقة وفي الوقت المحدد لها، وشددا على ضرورة مواصلة المفاوضات حول ترتيبات ما بعد الاستفتاء بحسن نية. وشجعا على التعاون بين بعثتيهما لمراقبة الاستفتائين والعمل معاً فيما يتصل بقضايا ما بعد الاستفتاء. دعا الجانبان الطرفين إلى احترام نتيجة الاستفتاء. يجب أن يتم التوصل الى تسوية شاملة حول دارفور في الدوحة، وكذلك العمليات الأخري مثل الحوار الدارفوري – الدارفوري دون مزيد من التأخير ودون عوائق لوصول المساعدات الإنسانية والذي يجب أن يكون مضمونا. أكد الجانبان عزمهما المشترك على مكافحة الإفلات من العقاب وتشجيع جميع الجهود الرامية إلى إحلال السلام والمصالحة والعدالة في دارفور، وتعهدا بالدعم الكامل لعمل وجهود فريق الاتحاد الافريقي الرفيع المستوى للسودان المعني بالتنفيذ في السودان.

(3) رحب الجانبان بقرار تعيين الممثل السامي للاتحاد الافريقي في الصومال، وأبديا تطلعهما إلى نقل العنصر المدني من الاتحاد الافريقي والامم المتحدة الى مقديشو. ووافق الاجتماع على المتابعة العاجلة لمخرجات اجتماع مجلس السلم والأمن للاتحاد الافريقي الـ 245 المنعقد في 15 أكتوبر 2010، ووافقا على مطالبة القيادة السياسية الصومالية لتحسين أداء المؤسسات الاتحادية الانتقالية، ودفع الحوار السياسي من خلال عملية شاملة. وشددا على أهمية تعزيز بعثة الاتحاد الأفريقي وبناء قوات الأمن الصومالية بجانب تبني نهج سياسي يتميز بالحيوية وذلك في إطار عملية جيبوتي. في هذا السياق، رحبا بمساهمة مهمة التدريب التابعة للاتحاد الأوروبي. واتفق الجانبان على السعي لزيادة مستوى مشاركة اقاليم أرض الصومال وبونتلاند في إطار المؤسسات الاتحادية الانتقالية.

(4) على صعيد مسألة السلامة والأمن البحري، رحب الجانبان بالجهود الأفريقية في التوصل إلى حلول إقليمية لمكافحة القرصنة ويتطلعا إلى إقامة إطار قاري لاستراتيجية متكاملة تعنى بالسلامة والأمن البحري لأفريقيا تمشيا مع استنتاجات ورشة العمل حول الأمن والسلامة البحرية، والتي عقدت في أديس أبابا في

أبريل **2010**. ورحبا بصفة خاصة بمبادرة الاجتماع الوزاري الإقليمي الثاني حول القرصنة والأمن البحري في منطقة شرق وجنوب أفريقيا والمحيط الهندي. وبشأن الصومال، اتفق الجانبان على استكشاف سبل لزيادة التماسك في الجهود المبذولة لمكافحة القرصنة في البحر وتحقيق الاستقرار في الصومال على الساحل.

(**5**) فيما يتعلق بالشراكة في مجالات السلام والأمن، رحب كلا الجانبين بالتقدم المحرز في وضع خطة العمل **2011–2013** في إطار الاستراتيجية المشتركة لأفريقيا – الاتحاد الأوروبي. وشددا على ضرورة تعزيز التعاون في إدارة الأزمات وبناء السلام، بالتعاون الوثيق مع الأمم المتحدة، وإذ تشير أيضا إلى قرار مجلس الأمن رقم **1325** بشأن دور المرأة في السلام والأمن. لهذا الغرض، رحبا بالجهود المبذولة من قبل الاتحاد الأفريقي والمجموعات الاقتصادية الإقليمية لإعداد خارطة طريق مستقبلية لتفعيل الهيكل الأفريقي للسلم والأمن ، وكذلك الجهود الجارية لأول تمرين أفريقيا لـــ (أماني) **AMANI** ينظمه الاتحاد الافريقي.

(**6**) اتفق الجانبان على أهمية تعزيز التنسيق بين الاتحاد الافريقي والاتحاد الأوروبي في حالات أزمات الأمن والحكم. وابديا القلق إزاء التحديات المتزايدة عبر الحدود الوطنية مثل الإرهاب والجريمة المنظمة والاتجار في كل أنواعها، بما في ذلك انعدام الأمن في منطقة الساحل، اتفقا بشأن الحاجة لدعم الجهود التي تبذلها البلدان في المنطقة ضمن إطار نهج استراتيجي منسق وشامل. كذلك شدد الاتحاد الافريقي والاتحاد الاوروبي على أهمية اجراء الجولة الرئاسية الثانية في غينيا المقررة في **24** أكتوبر **2010**، واتفقا على التعاون بين بعثتيهما للمراقبة الانتخابية. وفيما يتعلق بدولة مدغشقر، أعاد الجانبان التأكيد على دعمهما لوساطة الاتحاد الافريقي، ودعيا إلى حوار أكثر شمولية ورضائي والعودة السريعة إلى النظام الدستوري.

(**7**) أخيرا اتفق كلا الجانبين على تحسين أساليب عملها، ولا سيما في ضوء إقامة اتصالات منتظمة بين الرئيسين من الاتحاد الأوروبي ومجلس الأمن التابع للاتحاد الافريقي في سياق التغييرات غير الدستورية للحكومة، وشددا على أهمية الانخراط في إعداد مجموعات الاتصال الدولية فضلا عن بحث إمكانية الإعلانات/المبادرات المشتركة للاتحاد الافريقي/الاتحاد الاوروبي وكذلك التنسيق فيما يتعلق بتنفيذ العقوبات.

اتفق الجانبان على الاجتماع مرة أخرى في أديس أبابا في **2011**.

AFRICAN UNION
الاتحاد الأفريقي

UNION AFRICAINE

UNIÃO AFRICANA

Addis Ababa, ETHIOPIA P. O. Box 3243 Telephone 251115 517700
Website: www.africa-union.org

ASSEMBLY/AU/5 (XVI)
ANNEX.4

الجلسة الافتتاحية بين مجلسي الأمن والسلم
للاتحاد الإفريقي وجامعة الدول العربية
القاهرة، مصر
18-19 ديسمبر 2010

البيان المشترك

—

الجلسة الافتتاحية بين مجلسي الأمن والسلم

للاتحاد الإفريقي وجامعة الدول العربية

القاهرة، مصر

18-19 ديسمبر 2010

البيان المشترك

1. عقد مجلس السلم والأمن لجامعة الدول العربية و مجلس السلم والأمن للاتحاد الافريقي اجتماعهم التشاوري المشترك الأول في القاهرة، مصر ، يومي 18 و 19 ديسمبر 2010. وقد عقد هذا الاجتماع، في إطار تنفيذ اعلان سرت، والإستراتيجية الافريقية العربية المشتركة وخطة العمل المشتركة للفترة 2011 – 2016، المعتمدين من قبل القمة العربية الافريقية الثانية، التي عقدت في سرت بالجماهيرية العظمى ، يوم 10 أكتوبر 2010.

2. وخلال الجلسة الافتتاحية أدلى بكلمات كل من الأمين العام لجامعة الدول العربية ، السيد عمرو موسى، ومفوض الاتحاد الأفريقي للسلام والأمن، السفير رمضان العمامرة، ورئيس مجلس السلم والأمن للاتحاد الافريقي لشهر ديسمبر 2010، السفير أمادو نديايي، الممثل الدائم لجمهورية مالي لدى الاتحاد الافريقي، ورئيس مجلس السلم والأمن لجامعة الدول العربية السفير جابر حبيب جابر، من العراق.

3. اغتنم المجلسان فرصة الاجتماع لاستعراض القضايا ذات الاهتمام المشترك ووضع سبل ووسائل تعزيز السلم والأمن والاستقرار في المنطقتين التي لها تأثير كل منها على الاخرى وتعزيز تنسيق الجهود والمبادرات ذات الصلة.

4. وعلى وجه الخصوص، ناقش المجلسان وبعمق الأوضاع في السودان والصومال وجزر القمر والأوضاع الأخرى ذات العلقة وكذلك آخر التطورات المتعلقة بالنزاع العربي الإسرائيلي.

5. وفيما يتعلق بالسودان، أكد المجلسان أن البلاد تمر بفترة من أكثر الفترات صعوبة في تاريخها خاصة مع استفتاء تقرير المصير المزمع عقده في 9 يناير 2011. واشد المجلسان بالتزام الأطراف في اتفاق السلام الشامل حيال إجراء استفتاء شفاف حر وعادل، واحترام نتائجه كتعبير عن إرادة شعب جنوب السودان.كما أكدا مجددا دعمهما التام للجهود المبذولة من قبل الأطراف السودانية للتنفيذ الكامل لاتفاق السلام الشامل وتسوية قضايا ما بعد الاستفتاء. وفي هذا الصدد، دعا المجلسان الأطراف السودانية إلى مواصلة التعاون التام مع فريق الاتحاد الافريقي رفيع المستوى الخاص بالسودان.

6. كما شدد المجلسان على ضرورة تسريع الجهود الجارية والرامية إلى إيجاد حل للأزمة في دارفور، وكررا دعمهما لعملية السلام المنعقدة برعاية عربية وإفريقية في الدوحة بقيادة الوسيط المشترك للاتحاد الافريقي والأمم المتحدة ، وبدعم من دولة قطر. و حث المجلسان جميع الحركات المسلحة على الانضمام إلى عملية السلام دون تأخير أو شروط مسبقة. كما شددا على الحاجة إلى الإسراع بإطلاق عملية سياسية شاملة، في دارفور برعاية من فريق الاتحاد الافريقي الرفيع المستوى الخاص بالسودان و بعثة الأمم المتحدة والاتحاد الافريقي في دارفور وباشاركة فاعلة من جامعة الدول العربية، وذلك في ضوء الاجتماع الثاني للمنتدى التشاوري حول السودان، المنعقد في أديس أبابا يوم 6 نوفمبر 2010. و كذلك أكد المجلسان على الحاجة لمواصلة التعاون القوي بين الاتحاد الافريقي وجامعة الدول العربية في هذا الإطار.

7. حث المجلسان المجتمع الدولي على الدعم الكامل للأطراف السودانية واتخاذ جميع التدابير اللازمة لتسهيل مهامهم وتمكينهم من مواجهة التحديات المطروحة. وفي هذا الصدد، أكد المجلسان على مطالبة مجلس الأمن الدولي، ولمصلحة السلام والعدالة والمصالحة في السودان، الاستجابة السريعة وإلايجابية لطلب إرجاء العملية التي أطلقتها المحكمة الجنائية الدولية ضد رئيس جمهورية السودان، وذلك استناداً للمادة 16 من نظام روما الأساسي. كما طلب المجلسان برفع العقوبات المفروضة على السودان، وكذلك اتخاذ تدابير اللازمة لإلغاء الديون على البلاد.

8. فيما يتعلق بالصومال، أكد المجلسان دعم الاتحاد الافريقي والجامعة العربية الكامل لعملية السلام والمصالحة في الصومال، وفقاً لمسيرة جيبوتي، وكذلك دعمهما للمؤسسات الاتحادية الانتقالية، وحث المجلسان المؤسسات الاتحادية الانتقالية على إبراز القيادة والإرادة السياسية المطلوبة لمواجهة التحديات الراهنة التي تواجه الصومال، بما في ذلك التواصل مع جميع أصحاب المصلحة من الصوماليين الذين أبدوا استعداداً لنبذ العنف وتحقيق الأهداف السياسية سلميا، وذلك في سبيل تعزيز عملية المصالحة الوطنية واستكمال المهام الانتقالية بشكل سريع، على النحو المنصوص عليه في الميثاق الاتحادي الانتقالي. وقد أعرب المجلسان عن تقديرهم للجهود المبذولة من قبل بعثة الاتحاد الافريقي في الصومال. ادان المجلسان بشدة الهجمات الإرهابية التي ارتكبتها جماعات المعارضة المسلحة ضد المؤسسات الاتحادية الانتقالية، وبعثة الاتحاد الافريقي في الصومال والشعب الصومالي. كما عبر المجلسان عن قلقهما العميق إزاء آفة القرصنة قبالة سواحل الصومال والمشاكل الأخرى المرتبطة بها، بما في ذلك الصيد غير المشروع وإلقاء النفايات السامة.

9. دع المجلسان المجتمع الدولي بصفة عامة ومجلس الامن الدولي بصفة خاصة إلى تحمل مسؤولياتهم الكاملة اتجاه الصومال ، بما في ذلك توفير الدعم العاجل والمطلوب لتعزيز بعثة الاتحاد الأفريقي وتعزيز قدرة قوات الأمن الصومالية ، وفقاً لما نص عليه بيان مجلس السلم والأمن للاتحاد الافريقي 15 أكتوبر 2010. تعهد المجلسان على التعاون الوثيق من أجل تعزيز السلام الدائم والأمن والمصالحة في الصومال ، ولا سيما على مستوى مجلس الأمن الدولي.

10. فيما يتعلق بجزر القمر، رحب المجلسان بالتقدم المحرز في تنفيذ اتفاق إدارة الفترة الانتقالية، الموقع في يونيو 2010، تحت رعاية الاتحاد الافريقي. وتطلع المجلسان إلى استكمال إنجاز العملية الانتخابية بنجاح، وتعهدا بتقديم الدعم المستمر من جانب الاتحاد الافريقي والجامعة العربية للإنعاش الاجتماعي والاقتصادي للبلد وتعزيز عملية المصالحة. وفي هذا الصدد، رحب المجلسان بنجاح عقد مؤتمر المانحين الذي نظمته الجامعة العربية لصالح جزر القمر في الدوحة، وكذلك التدابير والمبادرات المتخذة لمتابعة نتائج هذا المؤتمر.

11. تبادل المجلسان ايضا وجهات النظر حول النزاع بين جيبوتي واريتريا ، في ضوء القرارات ذات الصلة الصادرة عن الجامعة العربية والاتحاد الافريقي . وطلب المجلسان من الأمانة العامة لجامعة

الدول العربية ومفوضية الاتحاد الأفريقي مواصلة مراقبة تطور الوضع، بما في ذلك جهود الوساطة التي تقودها دولة قطر، مؤكدين على ضرورة إيجاد حل سريع ودائم للنزاع.

12. وأتاح الاجتماع فرصة لجامعة الدول العربية لاطلاع مجلس السلم والأمن للاتحاد الافريقي حول آخر تطورات النزاع العربي الإسرائيلي، وفي هذا الصدد أشار المجلسان للأحكام ذات الصلة من إعلان سرت الذي اعتمد من قبل مؤتمر القمة العربية الافريقية الثانية. أكد مجلس السلم والأمن دعم الاتحاد الافريقي الكامل للجهود والمبادرات التي تقوم بها الجامعة العربية من أجل التوصل إلى حل عادل وشامل، بما في ذلك تحقيق الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني وتحرير جميع الاراضي العربية المحتلة، بما في ذلك مرتفعات الجولان والاراضي اللبنانية، إلى خطوط 4 يونيو 1967، وفقا لقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة ومبادرة السلام العربية.

13. حث المجلسان جميع الدول على الاعتراف بالدولة فلسطينية على أساس حدود 4 يونيو 1967وعاصمتها القدس الشرقية، ونددا باستمرار احتلال إسرائيل للأراضي العربية وعدوانها المستمر، وسياستها في بناء المستوطنات في القدس الشرقية والضفة الغربية. وفي هذا الصدد ،أيد مجلس السلم والأمن للاتحاد الافريقي بشكل كامل البيان الصادر عن اللجنة الوزارية العربية لمبادرة السلام في 15 ديسمبر 2010 ، داعياً مجلس الأمن الدولي لاتخاذ التدابير اللازمة للتعامل مع الوضع الحالي، واعتماد قرار يؤكد ، من بين أمور أخرى ، على الطابع غير القانوني وغير الشرعي لسياسة الاستيطان الإسرائيلية وإلزام إسرائيل بالتوقف الفوري لهذه الأنشطة.

14. أقر المجلسان الأهمية القصوى لتعبئة الموارد اللازمة للتنفيذ الفاعل للأنشطة المتفق عليها في خطة العمل المشتركة الصادرة عن قمة سرت. وفي هذا الصدد، طلب المجلسان من الأمانة العامة لجامعة الدول العربية ومفوضية الاتحاد الأفريقي باتخاذ الخطوات اللازمة من اجل سرعة تقديم مقترحات ملموسة حول كيفية تفعيل الآلية الأفريقية العربية لدعم جهود المنظمتين لحفظ وبناء السلام، على النحو المنصوص في الفقرة 15 لإستراتيجية الشراكة.

واتفق المجلسان على تأسيس العلاقة بينهما ، من خلال ما يلي :

(أ) عقد اجتماعات تشاورية مشتركة سنوية بالتناوب في أديس أبابا والقاهرة ؛

(ب) تبادل جدول أعمالهما وبرنامج عملهما ؛

(د) دورية الاتصال والتفاعل المنتظم بين رئيسي الجهازين حول القضايا ذات الاهتمام المشترك ؛
(ه) القيام ببعثات ميدانية مشتركة لتقييم المسائل ذات الاهتمام المشترك وتحديد مزيد من العمل المشترك عندما الحاجة؛
(و) عقد اجتماعات مشتركة و جلسات عصف ذهني للتفاكر بعمق في التهديدات الحالية للسلم والأمن في أفريقيا والعالم العربي والممكن حدوثها، ووضع استراتيجيات لمواجهتها ،
(ز) تنظيم دورات تدريبية وحلقات دراسية مشتركة في مجال حفظ السلام وتسوية النزاعات والدبلوماسية الوقائية.

15. اتفق المجلسان على عقد اجتماعهم المقبل في أديس أبابا، في ديسمبر 2011.

AFRICAN UNION UNION AFRICAINE

African Union Common Repository **http://archives.au.int**

Organs Assembly Collection

2011-01-31

Report of the Peace and Security Council on its Activities and the State of Peace and Security in Africa

African Union

DCMP

https://archives.au.int/handle/123456789/9100

Downloaded from African Union Common Repository